L 07
SAL
161

MINISTERE DE L'AGRICULTURE • FANAR •

الجمهورية اللبنانية
مركز
التوثيق
وزارة التصميم العام

ندوة الدراسات الانمائية
Conseil des Etudes de
Développement

cop-e

١١ كانون الثاني ١٩٨١
N: 161
VER

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

المؤتمر الوطني الرابع للانماء

الانماء الوطني والانماء الزراعي في لبنان

في ١٧ — ١٨ — ١٩ نيسان ١٩٦٩

كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية والسياسة في الجامعة اللبنانية

سلطان حيدر

الانتاج الحيواني والانماء الزراعي

الجلسة الثانية

MFN=743

455

الفهرست

ـ المقدمة

ـ العلم طريق الانماء والخلاص .

ـ الانماء الزراعي ـ معضلة الانماء الوطني في لبنان .

ـ الانتاج الحيواني والانماء الزراعي :

١ـ مكان الانتاج الحيواني في القطاع الزراعي وفي الاقتصاد العام .

٢ـ الوضع الراهن للانتاج الحيواني في لبنان :

أ ـ مساحات الاراضي المستعملة كمراعي للحيوانات او المعدة لانتاج المواد العلفية

ب ـ انواع واعداد الحيوانات التي تربى في لبنان .

٣ ـ المشكلات الكبرى التي تواجه الانتاج الحيواني :

أ ـ مشكلة التموين باللحوم

ب ـ مشكلة التموين بالحليب ومشتقاته

ج ـ مشكلة تصريف منتجات الدواجن

د ـ مشكلة تصنيع المنتجات الحيوانية

٤ ـ الحلول المقترحة لتنمية الانتاج الحيواني .

٥ ـ الخلاصة

المقدمـــــــة

الملـــــم ـ طريق الانماء والخـــلاص

وجد الكوكب الارضي منذ اقل من ستة مليارات من السنين ، ولم تظهر الحياة عليه ، بالمعنى المعروف اليوم ، الا منذ ما يقارب الثلاثة مليارات من السنين .

ومنذ ظهور الحياة ، بدأ تطور المحيط الحياتي وتغيّر وجه الارض بشكل ملموس كما تغيرت وظائف العناصر التي تدخل في تكوين هذا المحيط . وظهرت الاحياء بتركيبها المعقّد الذي يختلف تماما عن تركيب الجماد . وتطورت هذه العناصر الحية من نبات وحيوان ومخلوقات جرثومية حتى بلغ عددها ما يقارب ثلاثة ملايين نوعـــا .

وقد استمدت العناصر الحية ، الطاقات اللازمة لاستمرار وجودها من الشمس والاشعاعات الكونية ، واستطاعت تخزينها بواسطة التمثيل الكلوروفيلي للنبات الـــذي يحولها الى مواد كيماوية . تكون في متناول الانسان والحيوان والمخلوقات الجرثوميـــة .

وكان لابد ، في سبيل استمرار الحياة على الارض من وجود التوازن والتكامل بين العناصر الحية ، والمواد الميتة القديمة جدا والجماد ، والطاقات المتبادلة باستمرار والمختزنة في الجو ، والماء واليابسة .

غير ان الانسان بدأ يعبث بهذا التوازن الطبيعي في المحيط الذي عاش فيه منذ اقدم العصور اذ منذ ان اشعل النار واحرق النبات وقنص الحيوان حتى انقرضت بعض سلالاته وحاول استثمار الارض على طريقة الرحّل ثم بعد ان استقر ، تعاطى الاعمال الزراعيـــة بمفهومها الاقرب الى مفهومنا الحالي ، واستعمل الماء للري ، وربى الحيوانات على المراعي واكثر من اعدادها ، وقطع الاشجار والاحراج ، وجفف المستنقعات ، واستخرج المعادن وصنّعها ورمى بالنفايات والفضلات في مجارى المياه وعلى الاراضي المجاورة ، وصعّد الدخان في الهواء وبنى المدن وناطحات السحاب ، وحسّن طرق استثمارة لمختلف الموارد ، واعتمد اساليب متطورة في جميع المجالات وبازدياد عدد السكان وتصاعد تأثيرهم المباشر على تكوين المحيط الحياتي ، وامام التهديد الكبير بفقدان التوازن الطبيعي المفروض في هذا المحيط ، وامام حاجات الناس المتزايدة الى الغذاء والى استثمار كـــل مورد ممكن طرح السؤال على العاملين في حقول الانمـــاء :

الى اى مدى يمكن الانسان ان يستفيد من موارد الطبيعة في محيطه الحياتي ؟ وكيف يجب ان ينظم استثمار هذه الموارد ، حتى لا يتغير هذا المحيط ويتأرجح توازنه بقدر يهدد حياة الاجيال القادمـــة ؟

وزارة التصميم العـــام
مركز التوثيـق
الرقم 93
تاريخ الدخول

والجواب الذى يرتسم في جميع الاوساط التي ترقب مستقبل البشرية بقلق متزايد هو ان اعتمدوا المعطيات الحديثة ونتائج الدرس والبحوث العلمية في سقلي النمو والتطور ، عنصرى الانماء الاساسيين .

الانماء الزراعي — معضلة الانماء الوطني في لبنان

يمكن اعتبار معظم مناطق البحر الابيض المتوسط ، ولبنان على الاخص ، كمثل صارخ يعطى لتبيان مدى تدهور الموارد الطبيعية وتناقص الطاقات الانتاجية الى ما يقرب من نقطة اللارجوع في بعض الاحيان ، نتيجة عبث الانسان بمقومات محيطه الحياتي الطبيعي ، واعتماده طرق استثمار جائرة لم ترتكز الى التخطيط الصحيح المسؤول عن حفظ التوازن الطبيعي المنشود .

وتظهر صعوبة التخطيط للانماء الزراعي في لبنان بمجرد النظر الى العناصر الرئيسية التالية :

— صغر رقعة البلاد (١٠٤٠٠ كيلومترا مربعا) وكثرة عدد سكانها النسبية (مليون وثمانمائة الفا في عام ١٩٦٨) .

— تضاؤل المساحات المخصصة للزراعات باستمرار وازدياد المساحات المشغولة بالطرقات والبناء والمصانع وغيرها .

— زوال الاحراج تدريجيا وانخفاض نسبة الغطاء النباتي العام ، مما يزيد من مساحات الاراضي والجبال الجرداء ويسهل انجراف التربة وفقدان حيوية الارض . ويقلل منسوب مياه الامطار .

— اهمال استثمار مساحات لا تزال صالحة للزراعة .

— تقصير في المحافظة على الاخصاب البيولوجي للارض .

— نقص فادح في تعميم استغلال موارد المياه المعدة للرى ، وفي تنظيم هذا الاستغلال في مختلف المناطق .

— فوضى في طرق التوزيع الدوري للمحاصيل على الاراضي والمناطق ، وفقدان التنسيق في تنويعها بالاستناد الى شروط البيئة ومتطلبات الاقتصاد العام .

— تقاعس في اعتماد الطرق الفنية والعلمية في جميع مراحل الانتاج .

— فراغ في تنظيم وسائل حفظ المنتجات وتسويقها .

— فقدان التنظيم الاجتماعي والاقتصادى للعاملين في الحقول الزراعية ، وقلة الاهتمام بارشادهم ورفع مستواهم .

— تفاوت في المستوى المعيشي العام بين ابناء المناطق الزراعية وبين ابنـــاء المدن ، وهجرة مستمرة من القرية الى المدينة .

— فقر الطبقات التي تعتمد على الزراعة كمورد اساسي ، وارتفاع غير طبيعي فـي مستوى معيشة كافة السكان .

— افتقار للجمع بين الانتاج والتصنيع في الحقول الزراعية .

— قلة التشجيع العام للقطاع الزراعي ، وخاصة فيما يعود للتمويل الطويل الامد ، ولتخليص المزارع من كابوس الديون المرهقة . . . .

كل هذه العناصر ، والعديد غيرها ، ادت الى ضآلة اسهام القطاع الزراعـــي في الدخل القومي والى توزيع غير متعادل ان في الدخل وان في مرافق العمل بين مختلـف القطاعات الاقتصادية كما هو مبين في هذا الجدول :

القطـــــــاع	النسبة المئوية من الدخل القومي	النسبة المئوية من السكان التي تعمل فيه
التجارة والخدمات	٦٤ر٥	٣٨
الزراعة	١٢ر٦	٥٠
الصناعة	٢٢ر٩	١٢

وادت هذه الاوضاع ايضا ، الى فوضى في الانتاج ، ارهق البلاد اما بفوائـض زراعية يصعب تصريفها ، واهم الصادرات هي من الفاكهة او من انتاج الدواجن ، واما بنقص شديد في بعض المنتجات التي يصعب تأمينها للاستهلاك المحلي والتي تنفق في سبيل استيرادهـا مبالغ ضخمة لا طائلة للبلاد على تحملها .

الانتاج الحيواني والانماء الزراعي

١ — مكان الانتاج الحيواني في القطاع الزراعي وفي الاقتصاد العام

بيّنت الارقام الرسمية ان الدخل القومي لعام ١٩٦٥ بلغ ٣ر٢٤٠ مليون ليرة لبنانية ، كانت مساهمة القطاع الزراعي في ذلك حوالي ٤٠٩ ملايين ليرة ،اى ما يعادل ٦ر١٢٪

وقد ساهم قطاع الانتاج الحيواني في المورد الزراعي العام بنسبة ٣٤٪ ، وهو على ازدياد مضطرد ، وخاصة في حقل انتاج الدواجن . وبالرغم من نسبة هذا الاسهام في الدخل الزراعي العام ، فان الانتاج الحيواني لا يزال بعيدا جدا عن بلوغ المستوى اللازم لتأمين حاجات الاستهلاك المحلي .

وفي عام ١٩٦٥ بلغ العجز في ميزان تبادل السلع الزراعية والحيوانية ٤٠٦ ملايين ليرة ،وكان ثلث هذا العجز على الاقل ناتجا عن استيراد الحيوانات والمنتجات الحيوانية وهذه النسبة ترتفع بصورة مضطردة منذ ذلك الوقت .

وقد استورد لبنان ،خلال السنوات الاخيرة ، اربعة اخماس كميات اللحوم المستهلكة ، وثلاثة اخماس ما نستهلكه من الحليب ومشتقاته هذا بالاضافة الى الاسماك والمعلبات والبقايا الحيوانية والشحوم والدهون والجلنود المدبوغة وغير المدبوغة والصوف والوبر والريش والشعر ،وبالاضافة الى الاف الاطنان من الحبوب والبذور العلفية والاكسبة والاعلاف المركزة وغيرها . (راجع الجدول رقم ١)

٢ — الوضع الراهن للانتاج الحيواني في لبنان :

قبل المبادرة بطرح السؤال المتعلق بامكان تنمية قطاع الانتاج الحيواني ، وبمعرفة ما اذا كان هذا الانماء في مصلحة البلاد الزراعية والاقتصادية والاجتماعية ، وقبل محاولة تقدير النتائج المتوخاة ، يجدر استعراض الامكانات والطاقات التي تشكل نقطة الانطلاق والتي يمكن ان تكون اساسا للنمو والتطور في هذا الحقل .

أ — مساحات الاراضي المستعملة كمراعي للحيوانات او المعدة لانتاج المواد العلفية :

اظهرت الدراسات التي قام بها مكتب الانتاج الحيواني خلال عام ١٩٦٨ ، ان مساحة هذه الاراضي تبلغ ٨٨٥ر٥٠٠ هكتار مقسمة على الوجه الاتي :

٥٤ ٪ مراعي طبيعية وغابات واحراج واراضي قاحلة .
١٦ ٪ اراضي زراعية مهجورة
٢ ٪ اراضي مزروعة لانتاج المواد العلفية
٦ ٪ اراضي بور ، تستفيد الحيوانات من بعض المراعي الطبيعية التي تنمو عليها .

كما اظهرت هذه الدراسات ان المساحات المزروعة بالنباتات العلفية لا تزيد على ١٨٫٠٠٠ هكتارا وهذه المساحات تعجز تماما عن تأمين كميات المواد العلفية اللازمة لتربية الاعداد الكافية من الحيوانات .

وضيق الرقعة المخصصة للمراعي ولتغذية الحيوانات ، ادى الى سوء استعمال المراعي والى ترك اعداد ضخمة من الحيوانات تعيث فيها وتعمل على افقارها والقضاء عليها تدريجيا . فمعدل اعداد الحيوانات التي ترعى حاليا يبلغ ٢٨٠ ٪ من طاقة استيعاب هذه المراعي ومدى تحملها .

وقد نتج عن ضآلة الموارد الغذائية والعلفية للحيوانات ، وعن سوء استعمال الفوائض والفضلات والنفايات الزراعية والحيوانية كمواد لتغذية الحيوانات ان لبنان يستورد سنويا ما قيمته حوالي خمسين مليون ليرة لبنانية من الحبوب والبذور والاكسبة والاعلاف المركزة والبقايا والقشور وغيرها ، دون ان يعمد الى محاولة انتاج هذه المواد محليا والتخفيف من هدر الطاقات الطبيعية وتوفير الاموال التي تنفق في سبيل هذا الاستيراد غير المبرر في معظم الاحيان .

وتجدر الاشارة الى انه لا يزال في لبنان ١٧٥٫٠٠٠ هكتار من الاراضي المهجورة يمكن استصلاحها وتحويلها الى مراعي والى ارض منتجة للمواد العلفية لتساعد على تأمين كميات كبيرة من الغذاء للحيوانات .

ب — انواع واعداد الحيوانات التي تربى في لبنان :

تظهر الاحصاءات التي لا تزال بدائية في هذا المجال ، انه يربى في لبنان اعداد لا بأس بها من الحيوانات تتألف من الانواع التالية :

الابقار على اختلاف انواعها
الاغنام
الماعز
الدواجن (الدجاج)
الحيوانات الاخرى ذات الاهمية المحصورة .

الابقار على اختلاف انواعها :

اظهرت الاحصاءات الزراعية لعام ١٩٦٧ ان عدد الابقار التي تربى في لبنان بلغ ٩٦٫٨٩٦ رأسا وقد قسمت على الوجه الاتي :

ابقار حلوب على اختلاف عروقها واجناسها واعمارهـا	٤٥٫٨٣١
ابقار تستعمل في حراثة الارض	٢٨٫٠٧١
ابقار تربى لغايات مختلفة	٢٢٫٩٩٤

بينما تبين من احصاء الابقار الحلوب الذى قام به مكتب الانتاج الحيوانـــي عام ١٩٦٨ وشمل ١٥٧٥ قرية فقط ، جرى تعداد الحيوانات فيها لدى ٢١٠٣٥ مربيـا للابقار ، ان عدد الابقار الحلوب في هذه القرى بلغ ٥١٫١٥٢ بقرة تقسم الى الفئات التالية :

ابقار حلوب من عروق محسنة	١٣٫٠٨٤ بقرة
ابقار حلوب من عروق بلديـة	٣٨٫٠٦٨ بقرة

وتبين ان هذه الابقار الحلوب تعطي انتاجا يوميا من الحليب يقدر بحوالـــي ٢٠٦٫٥٢١ كيلوغراما وان ٦٠٫٤ ٪ من هذا الحليب يستهلك في اماكن انتاجه ، بينما ترسل منه الى المدن نسبة قدرها ٣٩٫٦ ٪

وقد تبين ان حوالي نصف الابقار التي تربى في لبنان هي من عروق موصلـــه او من عروق محسنة عن طريق التلقيح الاصطناعي والتصالب ، وان معدل انتاجها السنوى يقارب الثلاثة الاف كيلوغراما من الحليب . وتؤمن هذه الابقار نسبة من اللحوم لا تزال قليلة جدا اذا قيست بحاجة البلاد الفعلية .

ومن الظواهر الخطيرة ان نسبة اعداد الابقار الموصلة الوفيرة الانتاج تتدنـى على مر الايام ، نتيجة للخسائر التي تلحق بمربي الابقار وصعوبة تصريف منتجاتهم من الحليب ومشتقاته لعدم وجود تنظيم عمليات التسويق من جهة وللمضاربة غير المتكافئة التي تتعرض لها هذه المنتجات ، من قبل المنتجات المماثلة المستوردة من بلدان تعتمد الدعم الاقتصادى في التصدير .

الاغنـــــام :

يقدر عدد الاغنام التي تعيش في لبنان بحوالي ٢٢٠ الف رأس . ومعظم قطعانها متجولة في مختلف انحاء البلاد تنتقل طلبا للمرعى ولمعطيات المناخ والطقس ، ومنها ما يشمل ترحاله الانتقال الى سوريا والعودة منها في دورة السنة الواحدة ، مما يجعل عمليات الاحصاء والتعداد في منتهى الدقة والصعوبة .

وتعتبر تربية الاغنام في لبنان عملية رابحة للغاية اذ ان اكلافها قليلة ، بينما طاقات العروق التي تربى وخاصة عرق "العواس" هي مرتفعة جدا ان في انتاج الحليب الدسم الممتاز ، وان في انتاج اللحم والصوف .

وتبين الدراسات الاولية ان مردود أنثى الغنم الواحدة من الحليب الذى تعطيه في الموسم الواحد في السنة يقرب من ثمنها عند شرائها . والعناية بهذه الحيوانات واحلالها محل الماعز البلدى مثلا في معظم المناطق اللبنانية ، يمكن ان يرفع مستوى الانتاج العام للحليب والاجبان واللحوم بشكل ملموس يؤمن الارباح الطائلة للمربين .

الماعـــــز

عدد الماعز في لبنان يقرب من ٤٥٠ الف رأس ، ومعظمه من العرق البلدى القوى البنية والقليل الانتاج اذا قورن بالقليل من الماعز المؤصل كالماعز الشامي ، الذى يوجد فـــي لبنان .

وهذا العدد الضخم من الماعز ، يسهم في انتاج بعض الحليب وفي انتاج بعض الحيوانات المعدة للذبح ، غير انه يشكل خطرا دائما على الاحراج والمراعي والاشجـــار المثمرة والزراعات ، وتجوال هذه الحيوانات ينقل هذا الخطر من مكان الى مكان في مختلـف المناطق . والعمل على تخفيض اعداد الماعز ، وعلى تأصيل المتبقي منها وحسن رعايته ، يشكل هدفا هاما من اهداف الانماء الزراعي العام في البلاد .

الدواجن : (الدجـــاج)

تربية الدجاج في لبنان مزدهرة منذ سنوات وهي على مستوى فني وانتاجي رفيـع .

وتدل الاحصاءات الحالية على ان عدد الدجاج البيوض حاليا يقارب الثلاثـــة ملايين دجاجة ، تعطي في السنة الواحدة ما يزيد على ستماية مليون بيضة ، وينتج عنها ما يزيد على عشرين مليون صوص معد للتربية .

كما تدل على ان عدد فروج اللحم المنتج سنويا يزيد على ١٣ مليونا .

وقد ادت النهضة السريعة في هذا الحقل الى وجود فوائض من الدجاج ومنتجاته تطرح مشكلة تصريف الانتاج بشكل حاد يهدد الاقتصاد الزراعي اللبناني (راجع الجداول رقم ٢ — ٣ — ٤) .

الحيوانات الاخرى ذات الاهمية المحصورة :

تبين احصاءات عام ١٩٦٧ الزراعية اعداد الحيوانات التالية :

خنزير	٨٨٠٢
خيل	٢٨٦٠
بغال	٣٤٨٧
جمال	٥٢٠
ارانب	٢١٤٦١
حمير	٣١٢٦٩

كما بلغ عدد قفران النحل ٣٦٣٣٤

وبلغت الاسماك المنتجة والمصادة حوالي ٢٠٠٠ طنا سنويا .

كل هذه الارقام تشير الى الدور المحصور الذى تلعبه هذه الانواع الحيوانية في الاقتصاد الزراعي اللبناني ، وتلفت النظر الى ضرورة العناية بتحسين تربيتها وزيادة اعدادها الى حدود تؤمن دخلا اضافيا للمزارعين ايا كان نوع انتاجهم .

٣ ــ المشكلات الكبرى التي تواجه الانتاج الحيواني :

يسهم الانتاج الحيواني في المورد الزراعي العام في البلدان المتقدمة زراعيا واقتصاديا بمعدلات تتراوح بين ٥٠ و ٧٥ ٪ وارتفاع نسبة هذا الاسهام تتماشى مع ارتفاع المستوى المعيشي للشعوب .

والوضع في لبنان ، متأرجح في كل شيء ، ويظهر ذلك جليا عندما نرى ان نصف السكان يعيشون من الزراعة التي لا تزال بحد ذاتها بدائية في معظم الحقول ، بينما المستوى المعيشي يرتفع بسرعة تفوق الطاقة الانتاجية المحلية . فالفلاح لا يعيش مستوى الفلاح في البلدان الاخرى وهذا التناقض الاساسي ، اورث تقصير الانتاج الزراعي والانتاج الحيواني على الاخص عن تلبية الحاجات المحلية للاستهلاك واذا استثنينا قطاع انتاج الدواجن ، فان الفرق شاسع جدا بين الانتاج الحيواني المحلي وحاجة المستهلكين المتزايدة الى المنتجات الحيوانية ذات القيمة الغذائية الرفيعة .

وعلى سبيل المثال ، نرى ان استيراد الحيوانات المعدة للذبح وحدها ، اى دون اللحوم المحفوظة والمصنّعة المعلبة والاحشاء وغيرها ، قد ارتفع :

من ١٨٫٩٠٠ طنا عام ١٩٥٦	بلغت قيمتها	٢٤٫٤ مليون ليرة لبنانية
الى ٢٨٫٤٠٠ طنا عام ١٩٦٦	بلغت قيمتها	٩٤٫٣ مليون ليرة لبنانية

وكانت الزيادة السنوية في استيراد الابقار والاغنام والماعز المعدة للذبح وحدها ٤٫٢ ٪ اى بزيادة ٤٢ ٪ في ظرف السنوات العشر المشار اليها .

واظهرت الدراسات ان اسعار اللحوم ازدادت بمقدار اربعة اضعاف خلال العشر سنوات المذكورة اعلاه .

كما تزايد استيراد الحليب ومشتقاته ، من حليب مجفف وزبده وسمنة واجبان مختلفة (معبر عنها بالحليب السائل المعادل) :

من ٩٢٠ر٦٨ طنا عام ١٩٥٦ بلغت قيمتها ١٥ مليون ليرة لبنانية
الى ١٥١ر٤٢٠ طنا عام١٩٦٦ بلغت قيمتها ٣٤ر٨ مليون ليرة لبنانية

فكانت الزيادة السنوية المضطردة ١ر٨ ٪ اى بزيادة ٨١ ٪ في ظرف عشر سنوات.

واذا فرضنا ان نسبة الزيادة في استيراد الحيوانات المعدة للذبح وفي استيراد الحليب ومشتقاته استمرت على الوتيرة ذاتها التي دونت خلال السنوات ١٩٥٦ — ١٩٦٦ فمن المقدر ان تبلغ الحاجة الى لحوم الحيوانات الحية المعدة للذبح :

١٠٠ر٤١ طنا عام ١٩٧٥
٤٩٠ر٦١ = عام ١٩٨٥

وان تبلغ الحاجة الى استيراد الحليب ومشتقاته (معبر عنها بالحليب السائل المعادل) .

٢٠٠ر٣٠٣ طنا عام ١٩٧٥
و ٣٠٠ر٦٦٠ طنا عام ١٩٨٥

ومع ارتفاع الاسعار العالمية ، فيما يعود للّحوم خاصة ، ومع تناقص كميات هذه المواد الغذائية بالنسبة للتزايد الرهيب لعدد السكان ، ومع ارتفاع مستوى معيشة الشعوب التي سوف تفرز استهلاك المواد الزلالية الحيوانية بشكل متزايد جدا ، مع ذلك كله ، تظهر ابعاد المعضلة الكبرى ، امام العاملين في حقل انماء الانتاج الحيواني ، ومشكلة تموين البلاد بمواد غذائية رفيعة القيمة لا يمكن الاستغناء عنها ، ومشكلة تسوين هذه المنتجات ، ومشاكل التصنيع المترتب في سبيل ذلك كله ، وفي سبيل ايجاد التوازن بين القطاعين الزراعي والحيواني ، والاسهام الفعال في الانماء الاقتصادى والاجتماعي العام .

أ — مشكلة التموين باللحوم :

اظهرت الدراسات التي قام بها مكتب الانتاج الحيواني والتي استندت الى كل متوفر من الاحصاءات الزراعية ومن احصاءات عن التجارة الخارجية ، اوضاع استهلاك اللحوم في لبنان ومختلف مصادر هذه اللحوم وانواعها ونسب استهلاكها وبينت العناصر التالية لهذه المشكلة :

١ — ان مجموع ما يستهلكه لبنان من لحوم مختلفه قد ارتفع من حوالي ٤٠٠ر٣٥ طنا في السنة (في سنوات ١٩٥٤ — ١٩٥٦) الى ما يقارب ٦٠٠ر٦٧ طنا في السنة (عام ١٩٦٦) اى ان حاجات لبنان الاستهلاكية من كميات اللحوم قد ازدادت بنسبة تقارب مائتين بالمائة في خلال اثنتي عشرة سنة .

٢ — ونسبة الزيادة هذه تزيد على نسبة ازدياد السكان وقد نتج عن ذلك ان معدل ما يستهلكه الفرد الواحد سنويا من اللحوم في لبنان قد ارتفع من حوالي ٢٢ كيلو الى ما يقارب ٣٢ كيلو (اى بنسبة تقارب الخمسين بالمائة) .

وهذه الزيادة في معدل الاستهلاك تعكس تحسنا في المستوى الغذائي لمجموع اللبنانيين ، تحسنا هو نفسه مرآة لارتفاع مستوى المعيشة في لبنان في هذه الفترة المتسمة بظاهرة الازدهار الاقتصادي .

٣ — لو اعتمدنا الارقام الوسطية لثلاثة اشطار مختلفة من الفترة نفسها ، لوجدنا ان الكميات التي استهلكها لبنان تتوزع بين مختلف انواع اللحوم على الوجه التالي (المبين في الجدول رقم ٥) .

٤ — ان لحوم المواشي المجترة (البقر والغنم والماعز) تشكل اغلبية ما يستهلكه اللبنانيون من لحوم . فقد بلغت نسبتها :

٨٠ بالمائة من مجموع الكميات المستهلكة في اعوام ١٩٥٤ — ١٩٥٦
٧٠ بالمائة من مجموع الكميات المستهلكة في اعوام ١٩٥٩ — ١٩٦١
٦٣ بالمائة من مجموع الكميات المستهلكة في اعوام ١٩٦٤ — ١٩٦٦

٥ — ان التدني التدريجي في نسبة هذه اللحوم للمجموع قد قابله ارتفاع موازٍ في نسبة استهلاك لحوم الدواجن التي قفزت من حوالي ٥ بالمائة في الشطر الاول من الفترة (١٩٥٤ — ١٩٥٦) الى ٥ ر ٢٢ في الشطر الاخير (١٩٦٤ — ١٩٦٦) اى ان نسبة الارتفاع تقارب ٤٠٠ بالمائة .

٦ — ان استهلاك لحم الخنزير (الطازج) لم تصل نسبته ابدا الى الواحد بالمائة من مجموع الكميات المستهلكة .

٧ — ان نسبة استهلاك لحم السمك قد ارتفعت من اقل من ٤ بالمائة الى اكثر من ٥ ر ٨ بالمائة في خلال فترة الاثنتي عشرة سنة الماضية .

٨ — فيما يتعلق بأنواع المواشي المجترة ، يلاحظ ان التدني في نسبة استهلاكها قد اصاب خاصة لحم الغنم الضأن والماعز . فقد هبطت نسبة استهلاك الضأن من ٣٥ بالمائة في اعوام ١٩٥٤ — ١٩٥٦ الى ٦ ر ٢٢ بالمائة اعوام ١٩٦٤ — ١٩٦٦ وقد هبطت نسبة استهلاك لحم الماعز من ٩ الى ٥٦ ر ٦ بالمائة .

اما بالنسبة للحم البقر ، فان استهلاكه قد حافظ على نصيبه من المجموع العام (حوالي ٢٣ بالمائة) رغم ان الكميات المستهلكة منه في اعوام ١٩٦٤ — ١٩٦٦ قد زادت مائة بالمائة عن الكميات المستهلكة في اعوام ١٩٥٤ — ١٩٥٦ .

هذا بالاضافة الى ازدياد ملحوظ في كميات لحم البقر المحفوظ والمبرد والمجلد المستورد من الخارج والذي يشكل غالبية البند المدرج تحت تسمية " لحوم مختلفة " .

ويجدر التنوية بالارتفاع المدهش الذى أصاب في هذه الفترة استهلاك لحم الدواجن تعويضا عن النقص الذى اصاب استهلاك لحم الضأن والماعز . فقد ارتفعت الكميات المستهلكة من لحم الدواجن من ١٧٠٠ طنا (اى بنسبة ٨ ر ٤ بالمائة من مجموع اللحوم المستهلكة) اعوام ١٩٥٤ — ١٩٥٦ الى ٢٠٠ ر ١٥ طنا اعوام ١٩٦٤ — ١٩٦٦ (اى بنسبة ٥ ر ٢٢ بالمئة من المجموع) . وقد كان للتقدم الباهر الذى احرزته صناعة تربية الدواجن في لبنان خلال الاثنتي عشرة سنة الماضية اثر حاسم في انقاذ لبنان من اخطار النقص في التمون بلحوم الاغنام والمواشي نتيجة لهبوط الانتاج الزراعي والحيواني في الاقطار المجاورة في الشطر الاول من هذه الفترة وخاصة في اعوام الجفاف التي اجتاحت المنطقة بعد ١٩٥٦ .

٩ — ولكن رغم ازدياد انتاج الدواجن في السنوات الاخيرة الى الحد الذى كان عليه استهلاك لحم الضأن والماعز معا سنة ١٩٥٤ — ١٩٥٦ ورغم ازدياد الانتاج الداخلي لمجموع اللحوم على العموم ، في لبنان بنسبة ثلاثة اضعاف فيما بين ١٩٥٤ — ١٩٥٦ ، فأن الطلب على اللحوم ظل في ازدياد مضطرد .

وقد ظل لبنان يغطي حاجات هذا الطلب المتزايد باللجوء الى الاستيراد ويدفع ثمنا للحوم المستوردة مبالغ مرتفعة متزايدة بسبب الارتفاع المستمر في اسعار الاستيراد .

١٠ — يبدو من هذا الجدول ان معدل ما استورده لبنان من لحوم قد ارتفع من ٢٥٨٠٠ طنا في اعوام ١٩٥٤ — ١٩٥٦ (من أصل ٣٥٤٠٠ طنا اى بنسبة تقارب ٧٣ بالمائة من مجموع الاستهلاك) الى ٤٢٥٠٠ طنا في اعوام ١٩٦٤ — ١٩٦٥ (من اصل ٦٧٦٠٠ طنا اى بنسبة ٦٣ بالمائة من مجموع الاستهلاك) .

اما الانتاج المحلي فقد أمن حوالي ٢٧ بالمائة في الشطر الاول من الفترة و ٣٧ بالمائة في الشطر الثاني كما هو مبين ادناه :

	١٩٥٤ — ١٩٥٦	١٩٥٩ — ١٩٦١	١٩٦٤ — ١٩٦٦
انتاج محلي (اطنان)	٩٦٠٠ = ٢٧ ٪	١٣٥٠٠ = ٢٨ر٤ ٪	٢٥٥٠٠ = ٣٧ ٪
استيراد (اطنان)	٢٥٨٠٠ = ٧٣ ٪	٣٤٠٠٠ = ٧١ر٦ ٪	٤٢٥٠٠ = ٦٣ ٪
المجموع (اطنان)	٣٥٤٠٠ = ١٠٠	٤٧٥٠٠ = ١٠٠	٦٨٠٠٠ = ١٠٠

والسبب الرئيسي لتفسير هذه الزيادة في نصيب الانتاج المحلي من مجموع استهلاك اللحوم يكمن في التقدم المدهش في انتاج الدواجن الذى تضاعف حوالي ١٢ مرة فيما بين ١٩٥٤ و ١٩٦٦ .

ولكن لسوء الحظ لم يسجل انتاج الانواع الحيوانية الاخرى تقدما مماثلا في الفترة نفسها .

١١ — وقد كان من فعل تخلف انتاج المواشي عن مجاراة وتيرة الحاجات اللبنانية المتزايدة الى اللحوم ان ارتفعت الكميات المستوردة منها ارتفاعا متصاعدا . وارتفعت بنسبة اكبر المبالغ التي يدفعها لبنان أثمانا لاستيرادها ، وظهرت المشكلة شبه محصورة في تأمين معظم انواع الحيوانات المجترة المعدة للذبح ورفع مستوى اسهامها في تأمين حاجات البلاد الى اللحوم .

ويتبين من الجدول رقم (٦) مدى اسهام الانتاج المحلي والاستيراد من المواشي المجترة في تأمين حاجات لبنان الى لحوم هذه الانواع ، مع الملاحظات الاتية :

— فيما يتعلق بلحم الابقار ، هبط نصيب الانتاج المحلي في مجموع مايستهلك لبنان من لحم هذا النوع من ٣٥ بالمائة في الفترة ١٩٥٤ — ١٩٥٦ الى ١٥ر٥ بالمائة في الفترة ١٩٦٤ — ١٩٦٦ . وبالمقابل ارتفع نصيب اللحم المستورد من ٦٥ بالمائة الى ٨٤ر٥ بالمائة من مجموع الاستهلاك للحم هذا النوع في الفترات نفسها .

— فيما يتعلق بلحم الغنم ظل الاستيراد يشكل النصيب الاكبر في تأمين حاجات لبنان للحم هذا النوع مع تدن خفيف بنسبة هذا النصيب الى مجموع الاستهلاك في خلال اثنتي عشرة سنة (من ٦٨ بالمائة اعوام ١٩٥٤ — ١٩٥٦ الى ٩٠ بالمائة اعوام ١٩٦٤— ١٩٦٦) ولكن رغم تدني هذه النسبة او بالاحرى رغم ارتفاع كمية لحم الضأن الناتج عن الاغنام التي تربى في لبنان ارتفاعا قاربت نسبته اربعمائة بالمائة خلال الاثنتي عشرة سنة الماضية ، فان نصيب الاستيراد لم يهبط بعد عن نسبة ٩٠ بالمائة من مجموع الحاجات .

— فيما يتعلق بلحم الماعز ، لم يتخذ الوضع الطابع الدراماتيكي الذى يتخذه تموين لبنان بلحم الابقار والاغنام . فقد اسهم الانتاج المحلي بأكبر نصيب من مجموع استهلاك لحم هذا النوع فبلغ ٥ر٦٢ بالمائة اعوام ١٩٥٤ — ١٩٥٦ و ٣ر٥٣ بالمائة اعوام ١٩٦٤ — ١٩٦٦ .

١٢ — من كل هذه الوقائع والارقام ، يتضح ان المشكلة الرئيسية تنحصر في تأمين حاجات لبنان الى لحوم الابقار والاغنام .

فهذان النوعان من الحيوانات هما اللذان يشكل لحمها عماد الاستهلاك في لبنان (اكثر من ٦٠ بالمائة اعوام ١٩٦٤ — ١٩٦٦ ، عندما نضم اليهما بند "عفشة المواشي" واللحوم المبردة والمجلدة) .

وهذان النوعان هما اللذان يستمصي تأمين لحمها في الاسواق اللبنانية دون اللجوء الدائم الى الاستيراد الكثيف الذي لا تنزل نسبته عن ٨٥ بالمائة من مجموع الحاجات السنوية الى لحمها واثمان مشترى هذين النوعين كحيوانات حية معدة للذبح او كلحوم مبردة او محفوظة هي التي تحدث استنزاف الاموال اللبنانية الى حد لا تدانيها فيه اية سلعة غذائية اخرى بل ليس ثمة كثير من السلع تمتص من الثروة اللبنانية ما تمتصه حاجات لبنان الى لحم الاغنام والابقار .

١٣ — ان قيمة اللحوم المستوردة (بصورة مواشي حية او لحوم قصابة وعفشة) قد ارتفعت من ٢ ر ٣٢ مليون ليرة عام ١٩٥٦ الى ٢ ر ١٠٣ مليون ليرة ، اى بزيادة تقارب الثلاثماية بالمائة .

١٤ — ان لبنان مضطر ان يدفع ثمنا لمستورداته مبالغ تتصاعد بوتيرة تفوق كثيرا وتيرة الزيادة في الكميات .

فبينما لا يتجاوز المعدل السنوى لنسبة الزيادة في الكميات المستوردة ٢ ر ٤ ٪ في الفترة المعتمدة (١٩٥٦ — ١٩٦٦) ، يصل المعدل السنوى لنسبة الزيادة في قيمة مدفوعاتنا لاستيراد هذه الكميات الى حدود ٢٧ بالمائة .

١٥ — يكفي ان نورد مثال القفزة الكبيرة في مدفوعاتنا عام ١٩٦٦ بالنسبة للسنين التي سبقته لنبين الاخطار التي يتعرض لها لبنان احيانا عندما ترتفع الاسعار العالمية لهذه المادة الغذائية الحيوية .

ففي تلك السنة ، ارتفع مجموع مدفوعاتنا ثمنا للمواشي واللحوم المستوردة الى ما يزيد على المائة مليون ليرة ، بعد ان كان لا يتجاوز الخمسة والستين مليون ليرة لبنانية عام ١٩٦٥ ، اى بزيادة تقارب ٦٦ بالمائة في ظرف سنة واحدة .

١٦ — هذه الحركة التصاعدية في قيمة مدفوعاتنا ، في هذا الحقل تبما للارتفاع المطرد في اسعار المواشي واللحوم ، في الاسواق العالمية ، لا ينتظر توقفها في السنوات العشر المقبلة فان كل الدراسات والتحقيقات التي تجريها المنظمات الدولية تشير الى ان النقص في انتاج المواشي وعجزه عن سد الحاجات المتزايدة للحوم في مختلف بقاع الارض سيوف يستمر في الحقبة التي يمكن التنبؤ بها . وبالطبع فان الفقدان المستمر للتوازن بين العرض والطلب سينعكس بحركة ارتفاع متصاعد في اسعار هذه السلع .

فقد ورد في دراسة لمنظمة الاغذية والزراعة عام ١٩٦٨ ، حول تقرير انتاج الاغذية والطلب عليها .

" ان استشراق الروءية للانتاج والطلب في السنوات العشر القادمة يشير الى ان النمو في هذين المظهرين سيستمر . ومن المنتظر ان يوءثر تكاثر السكان وتحسن مداخيل الافراد في زيادة الطلب العالمي على الفئات الاربع من اللحوم بما يقارب ٢٤ مليون طن أى بنسبة ٣٨ بالمائة زيادة عن معدل الاستهلاك الفعلي في اعوام ١٩٦١ — ١٩٦٣ ، حسب الفرضية الضعيفة . انما حسب الفرضية القوية ، فان الزيادة ستقارب ٢٦ مليون طن تقريبا ، اى بنسبة ٤٦ بالمائة .

" وان تقديرات الانتاج في المستقبل ، عندما تقارن بتقديرات الطلب المرتقب على اللحوم تشير الى ان البلدان المتقدمة (على اعتبارها مجموعة واحدة) ستتجه نحو تغطية الجانب الاكبر من هذه الزيادة في الطلب ، بواسطة انتاجها الداخلي ، مع بقاء بعض النقص المحدود .

" . . . . اما بالنسبة للبلدان النامية ، فان التقديرات تشير الى ان الهوة التي تفصل القدرة على التموين باللحوم عن الطلب المقابل لها ستزداد اتساعا بصورة محسوسة في هذه البلدان عام ١٩٧٥ . ويستتبع ذلك ان النقص لدى البلدان النامية ، على اعتبارها مجموعة واحدة ، بما فيها البلدان المصدرة للحوم (الارجنتين والاورغواى والباراغواى في اميركا اللاتينية وبعض بلدان افريقيا الشرقية) ان هذا النقص سوف يقارب ٨ — ١٢ بالمائة من مجموع طلبها المقدر حسب وتيرة نموها الاقتصادى . انما اذا استبعدت البلدان المصدرة فان القدرات على التموين بالانتاج الداخلي في المناطق النامية ، سوف تكون مقصرة عن تلبية الطلب المقدر للحوم فيها بما يقارب ٢٫٥ الى ٣٫٥ مليون من الاطنان ، اى بنسبة ٢٠ بالمائة من هذا الطلب ."

وفيما خص انتاج لحم الابقار تقول الدراسة ما يلي :

" في بلدان اميركا اللاتينية المصدرة للحوم ، كان التقدم في الانتاج بطيئا في السنوات التي انقضت بين ١٩٥١ — ١٩٦٣ . ومن المؤكد ان نمو الانتاج كان اكثر بطئا في بلدان افريقيا الشرقية المصدرة حيث لا تزال التربية الحيوانية اقل افادة من الوسائل المتطورة"

" وفيما يتعلق بأوربا الغربية ، حيث سجل انتاج الابقار ارتفاعا محسوسا في الفترة نفسها " ، تظهر التقديرات حول الانتاج في عام ١٩٧٥ ، الناتجة على السواء من الفرضية الضعيفة القائمة على اعتبار ان السياسات الحكومية لن تشجع اى توسع كبير في انتاج الابقار الحلوب ، وعلى الفرضية القوية القائمة على اعتبار تزايد محسوس في عدد الابقار واستخدام اكثر كثافة للعجول في سبيل انتاج اللحم (بتأخير ذبحها الى حين بلوغها وزنا اكبر)

وتظهر التقديرات حول الانتاج ادنى بنسبة محسوسة من الكميات المقدرة بالاستناد الى الاستقراء البسيط المرتكز على فرضية استمرار الاتجاهات الماضية للانتاج . وان التباطؤ في الانتاج الاجمالي للحوم الابقار (الذى سيتجلى عام ١٩٧٥) مرده :

اولا الى النقص التدريجي في الاحتياطي من العجول الذى كان في السابق المصدر الرئيسي للزيادة في انتاج اللحم البقرى . اما خارج الاسرة الاوربية الاقتصادية (دول السوق الاوربية المشتركة) . فان " الاحتياطي من العجول قد زال وتبدد عمليا في كثير من البلدان ، بمعنى ان كل العجول الصالحة لانتاج اللحم ، قد استخدمت لهذه الغاية بارسال غالبية العجول الى الذبح بعد ان تبلغ وزنها الاقصى ، تلبية للطلب الداخلي والخارجي للحم العجول .

" . . . وان التغيرات المتعلقة باللحوم البقرية (لحم البقر الكبير والعجول) تشير الى انه سيكون ثمة عدم توازن عالمي عام ١٩٧٥ لان الكميات الاجمالية التي ستتوفر للتصدير ستكون ادنى بما يقارب مليونين الى ثلاثة ملايين من الاطنان من الحاجات الاجمالية للاستيراد حسبما يجرى الحساب على اساس الفرضية الضعيفة او الفرضية القوية فيما خص النمو الاقتصادى . . . . . وهذا الامر سوف يكون في عام ١٩٧٥ عاملا هاما من شأنه ان يؤدى الى ارتفاع محسوس في اسعار اللحوم البقرية في الاسواق العالمية .

وتنتهي الدراسة الى التنبؤ بان ارتفاع اسعار اللحوم قد يؤدى الى حالتين

— اما الى تشجيع زيادة الانتاج الداخلي بصورة اقوى في البلدان المستوردة .

— واما الى كبح تنامي الطلب الفعلي في الاسواق الداخلية مما سيؤدى الى نقص في الاستهلاك الداخلي (خاصة في البلدان النامية) .

وما يصح على مجموع البلدان النامية قد يصح على لبنان بوجه اخص من حيث النتائج المترتبة على عدم التوازن القائم حاليا بين الاقبال المتزايد على استهلاك اللحوم وعجز الانتاج المحلي عن تلبية الحاجات المتزايدة .

فكل محاولة للتخفيض بصورة محسوسة من القيمة الاجمالية لاستيراد المواشي واللحوم لن تكون ناجحة الا اذا ادت الى تخفيض محسوس في الكميات المستوردة .

وعلى افتراض ان لبنان يعتزم تجميد القيمة الاجمالية للاستيراد في حدود ما صرف سنة ١٩٦٦ فان ذلك لن يتأتى له الا بتخفيض كميات اللحوم والمواشي التي يستوردها بنسبة مماثلة لمعدل نسبة الارتفاع السنوى للاسعار ، وهذا يعني ان على لبنان ان يعود في سنة ١٩٧٥ مثلا الى مستوى اقل بكثير من مستوى الكميات التي كان يستوردها عام ١٩٥٧ و١٩٥٨

وهذا يعني الهبوط بمعدل الاستهلاك الفردى للحوم من مستوى ٣٢ كلغ في السنة الى مستوى ادنى بكثير ، يزيد في انحداره تزايد السكان في الفترة نفسها .

وهذا التخلف سيضع لبنان في قائمة دول العالم الثالث الاكثر بؤسا (دول اسيا وافريقيا) ، وبعيدة عن الموضع الوسط الذي يحتله الان ، بين هذه الدول والدول المتقدمة .
وفي الجدول رقم ٧ مقارنة بين معدلات الاستهلاك الفردي للحوم في بعض الدول ، في الفترة بين ١٩٦٠ و ١٩٦٦ .

ب — مشكلة التموين بالحليب ومشتقاته :

يتراوح الانتاج الحالي من الحليب بين ٩٠ ومئة الف طن سنويا وهو ناتج عن حليب كل من الابقار (حوالي ٦٠ ٪) والماعز (حوالي ٢٨ ٪) والغنم (حوالي ١٢ ٪)

وتدل الاحصاءات على ان هذا الانتاج المحلي ارتفع من ٣٨ر٦ الف طن سنة ١٩٥٧ حتى بلغ ١٠٢ر٧ الف طن سنة ١٩٦٥ .

ثم انخفض هذا الانتاج في العامين ١٩٦٦ و ١٩٦٧ الى ١٤ر٩ الف طن فكان النقص ٦ر٢ الف طن .

وقد تغيرت نسبة مساهمة كل من الانواع الحيوانية السلوب الثلاث خلال الفترة بين ١٩٥٧ — ١٩٦٧ في الانتاج العام للحليب كما هو مبين في الجدول رقم (٨)

كما نشأت الزيادة في الانتاج من ١٩٥٧ حتى ١٩٦٥ وقدرها ٦٦ر١ الف طن مقسمة كما يلي :

حليب الابقار	٤٦ر٨	الف طن
حليب الماعز	١٠ر٩	= =
حليب الغنم	٨ر٤٠	= =

وبالرغم من تطور الانتاج العام للحليب وازدياد مشتقاته في البلاد لا يزال لبنان يستورد ضعفي ما ينتجه من الحليب ومشتقاته لسد حاجات الاستهلاك .

وتجدر الاشارة الى ان حجم الاستيراد فيما يعود للحليب ومشتقاته : حليب مجفف على اختلاف انواعه ، زبدة — سمن — اجبان — (معبر عنها بالحليب السائل المعادل) ازداد من ٦٨ر٩٢٠ طنا الى ٥١ر٤٢٠ طنا بين العام ١٩٥٦ والعام ١٩٦٦ وهذا يدل على ان معدل زيادة الاستيراد السنوي قد بلغ ٨ر١ ٪

وقد ارتفعت قيمة هذه المستردات من الحليب ومشتقاته من ١٥ مليون ليرة لبنانية عام ٥٦ — الى ٣٤ر٨ مليونا عام ١٩٦٦ ، وهي لا تزال على ازدياد مضطرد .

وان استمرت نسبة هذا الازدياد في الكميات المستوردة وفي اسعارها على نفس الوتيرة التي كانت عليها بين العام ١٩٥٦ — ١٩٦٦ ، وان استمرت نسبة استهلاك الشخص الواحد فسوف تكون الحاجة لاستيراد الحليب ومشتقاته (معبر عنها بالحليب السائل المعادل)

١٧/٠٠٠

عام ١٩٧٥ ٣٠٣ر٢٠٠ طنا
عام ١٩٨٥ ٦٦٠ر٣٠٠ =

ولو فرضنا ان الاسعار الحالية استمرت على ما هي عليه حتى ذلك الحين ، وهذا مستبعد بالنسبة للخوف العالمي من المجاعة ، فان لبنان سوف يكون حتما في وضع اقتصادي لا يمكنه من تلبية حاجات جميع سكانه وتأمين هذه المواد الغذائية الرئيسية .

هذا مع الملاحظة ان معدل انتاج البقرة الحلوب الواحدة ازداد بشكل واضح جدا اي بنسبة ٤٩ ٪ بين عام ١٩٦٣ وعام ١٩٦٨ (من ٢٠٤٩ كلغ الى ٣٠٤٣ كلغ) .

وبالرغم من هذا التطور في انتاج الحليب فان لبنان يستورد ما يعادل من الحليب السائل ١٧٤ر٢٦٢ طنا . وهي كمية يلزم لانتاجها تربية ما لا يقل عن ٣٥ر٠٠٠ بقرة حلوب انتاج كل منها ٥٠٠٠ كيلوغراما سنويا .

ويلاحظ ان استهلاك الفرد اللبناني من الحليب والمشتقات المعبر عنها بما يعادلها من الحليب السائل قد ازداد من ٦٧ر٢ كيلوغراما عام ١٩٥٧ حتى بلغ ١١٧ كيلوغراما عام ١٩٦٧ .

ويتكون مجموع الحليب المستهلك في البلاد من الحليب السائل والمجفف ومن مختلف المشتقات المصنوعة من الحليب او التي يدخل الحليب فيها ، بحسب النسب التالية :

	حليب معادل الطن
جبن مستورد	٤١ر٠
جبن محلي	٥٥ر٣
لبن ولبنة	٢٦ر٧
بوظة	٠٧ر٠
زبدة وسمن	٧٨ر٧
شوكولا	٠١ر٤
حليب سائل ومجفف	٥٦ر١
المجموع المستهلك	٢٦١ر٢

ويتكون مجموع الحليب ومشتقاته المستوردة عام ١٩٦٧ من العناصر المبينة في الجدول رقم ٩)

ويتبين من هذا الجدول ما يلي :

١ ــ الاعتقاد القائل بأن الحليب المجفف المستورد هو المنافس الاول للحليب المنتج محليا ليس محقا مئة بالمئة فقد استوردنا من هذا الحليب المجفف ٥٢ر٦٢٣ طنا ،عام ١٩٦٧ بينما استوردنا من الزبدة والسمن ما مجموعه ٧٨ر٦٨٣ طنا .

وما يشكل من الحليب المجفف ،المضاربة الاكثر ضراوة هو فقط الحليب المستورد في علب معدنية زنتها حوالي ٥ر٢ كيلوغراما ، ويستورد منها نسبة تعادل ٢ر٢٦ ٪ من الاستيراد الصافي ، وتأتي بعد نسبة استيراد الجبنة مباشرة .

٢ ــ تشكل الاجبان الفئة الثالثة من حيث حجم استيرادها ، بينما هي الفئة الاولى من حيث القيمة التي تدفع في سبيل استيرادها فالكمية هي ٤١ر٠٢٧ طنا بينما القيمة تبلغ ١٢ر٨٢١ر٠٠٠ ليرة لبنانية سيف بيروت .

٣ ــ يمكن استنتاج اسعار الحليب والمشتقات المستورده سيف بيروت على الوجه الاتي :

	غرش لبناني لليتر الحليب المعادل
حليب مجفف في علب معدنية حتى وزن ٥ر٢ كلغ	٢٦ تقريبا
حليب مجفف بعبوات اخرى (مواد دهنية اكثر من ٢٥ ٪)	= ١٨
مجموع الحليب على انواعه	= ٢٤
زبده	= ٠٨
سمن	= ١٧
جبن	= ٣١

وتدل هذه الاسعار بوضوح على وجود سياسات تجارية معتمدة من قبل البلدان المصدرة لهذه المنتجات والتي تصل الى حد الاغراق في معظم الاحيان :

وقد لاحظنا ان عدد البقر الحلوب تناقص تدريجيا ،وان العاملين في حقل تربية الابقار يتكبدون خسائر فادحة ،ولا يستطيعون تسويق الحليب المنتج في مزارعهم باسعار عادلة يمكن ان تؤمن لهم الربح المعقول حتى يستمروا في هذا النشاط الزراعي الهام .ويعود تدهور تربية الابقار الى عوامل عديدة ، منها قلة الاهتمام بانتاج المراعي والنباتات العلفية ، وعدم تأمين العلف بأسعار معتدلة ان من الداخل او من الخارج ،وعدم تأمين التأصيل اللازم للحيوانات الحلوب حتى يرتفع معدل انتاجها الى النسبة التي تؤمن الكافي من الارباح لاصحابها وعدم تأمين المساعدات والقروض والحماية من الضرائب في الداخل وعدم حماية الانتاج المحلي من الحليب ومشتقاته من المضاربة غير المتكافئة التي يشكلها غزو الاسواق بالمنتجات الاجنبية التي تصل اسواقنا بأسعار اغراقية عن طريق سياسات التصدير والمساعدات والاغراق الفعلي المفضوح .

ويمكن اعتبار انتاج الحليب في لبنان على شفير الهاوية في الوقت الحاضر ، فاذا لم تمد له يد المساعدة ، بالسرعة اللازمة ، وبالقوة المفروضة ، قضي عليه كقطاع زراعي اقتصادي قضاء مبرما ، واصبح من ضروب المستحيل ان تثمر المحاولات لانقاذه .

ج — مشكلة تصريف منتجات الدواجن :

بينت الجداول رقم ٢ — ٣ — ٤ ، مدى النهضة السريعة في حقل انتاج الدواجن خلال اقل من عشر سنوات . وكيف أن البلاد انتقلت من مرحلة الاستيراد الضخم والاتكال على انتاج الغير ، الى الانتاج المكثف ، الذي اعتمد الاسلوب الصناعي الحديث في تربية هذه الطيور ، والذي ادى الى الاكتفاء الذاتي ثم الى وجود فوائض هامة تطرح في الاسواق الداخلية وتغزو اسواق معظم البلاد المجاورة .

وقد تجاوب المستهلك اللبناني مع هذه النهضة فازداد استهلاكه من البيض والفروج حتى بلغ حوالي ١٥٠ بيضة للفرد الواحد في السنة وحوالي ٦ فراريج للفرد ايضا ، وقد سد وجود لحم الدجاج جزءا من نقص اللحوم في الاسواق واسهم في تحسين المستوى الغذائي العام .

وقد كان من اسباب هذا النمو السريع في انتاج الدواجن تضافر الجهود بين القطاع الخاص الذي اقدم على توظيف ما يزيد على مائة وخمسين مليون ليرة وانشاء ما يزيد على ١٣٠٠ مزرعة حديثة تضاهي في اتقانها احسن مزارع العالم ووضع في التداول السنوي ما يزيد على مائة مليون ليرة كما انشأ الصناعات المساندة للانتاج الداجن . كمصانع المعدات والتجهيزات للمزارع ومصانع الاعلاف وغيرها . وبين القطاع العام الذي امن الحماية الاقتصادية والدعم الفني والرقابة الصحية التي زادت المنتجين طمأنينة . والتعاون بين القطاعين الخاص والعام في هذا المجال من افضل نماذج التعاون المفروض في تحقيق اهداف الانماء .

وادى النمو السريع هذا الى صعوبة التصريف الذي اصبح يفرض من جهة العمل على زيادة الاستهلاك المحلي والمجال لا يزال فسيحا اذا قارنا نسبة استهلاك الفرد في لبنان واستهلاك امثاله في مختلف البلدان المتقدمة ، كما اصبح موضوع تأمين الاسواق الخارجيه ، يطرح بحدة اشد من التي يطرح بها موضوع تصدير الفاكهة ، واصبح من الضروري ايجاد التنظيم في جميع مراحل التسويق ، والحفاظ على نوعية منتجات الدواجن صار من البديهيات التي يفرضها تأمين الاسواق الخارجية والمحافظة عليها ، امام المضاربة الشديدة من مختلف بلدان العالم المتقدم .

د — مشكلة تصنيع المنتجات الحيوانية :

معظم المنتجات الحيوانية هي مواد غذائية رفيعة القيمة ، سريعة العطب تتعرض بسهولة الى التلوث وسوء الحفظ والفساد وتدني القيمة والنوعية لذا وجب توضيبها بشكل يؤمن سلامة وصولها الى المستهلك ويضمن حسن حفظها ومحافظتها على خصائصها الغذائية وعلى تركيبها الطبيعي السليم .

فلايمقل البحث بانتاج وتسويق اللحوم ، دون استعراض مشاكل التبريد والحفظ والتوضيب والتقديد والتعليب والافادة من الدهون والشحوم ومن الاحشاء والاعضاء الداخلية والمواد الغذائية الموجوده فيها والدم الذى لا يصلح للاستهلاك والعظام وغيرها .

ولا يمقل البحث بأنتاج وتسويق الحليب دون استعراض مشاكل التبريد والحفظ والنقل وصناعة اللبن واللبنة والاجبان المختلفة والمشتقات المجففة والمحولة والمعلبة ودون استعراض معظم الصناعات التي تعتمد الحليب كمادة اولية ، كصناعات السكاكر والحلويات والبوظه والشوكولا وغيرها .

ولا يمقل البحث بانتاج وتسويق الدواجن ، دون استعراض مشاكل التبريد والحفظ والتوضيب وتعليب المشتقات واللحوم ، وتصنيع الفضلات والبقايا ، وتجفيف البيض وحفظه ، او تعقيمه وتعليبه بشكله السائل او تصنيع المشتقات منه بما في ذلك صناعات المواد الغذائية التي يدخل بيض الدجاج في عداد موادها الاولية وغيرها .

— وبعض المنتجات الحيوانية غير المعدة للغذاء ، كالصوف والوبر والشعر والجلود والقرون والريش والمارين وغيرها ، هي معدة اصلا للتصنيع وينتج عنها صناعات ذات اهمية اقتصادية كبيرة كصناعات النسيج المختلفة الناتجة عن غزل الصوف والشعر والوبر ، وصناعة الخيام والسجاد ، وصناعات الدباغة والجلود المختلفة التي تعيش عليها فئات هامة من الشعب ، والتي توءمن لليد العاملة المختصة سبل العيش والرزق في مناطق متعددة من العالم .

والواقع الحالي في لبنان ، ان معظم الصناعات الناتجة عن المواد الحيوانية لاتزال في طور بدائي ، اذا لم تكن مفقودة تماما ، وقلة استثمارها او فقدانها يجعل الاقتصاد الحيواني ابترا غير متكامل ويزيد من الهدر في مختلف حقوله ، وبالتالي يوءدى الى زيادة اسعار ما يستثمر كاملا منه لان هذا الاستثمار في حال ضعف او فقدان التصنيع يوءدى الى بيع السلع على شكلها الرخيص دون معالجتها الى الحد الذى يوصل الى تقييمها التجارى الكامل .

٤ — الحلول المقترحة لتنمية الانتاج الحيواني :

ان استعراض الوضع الراهن للانتاج الحيواني في لبنان ، واستقراء الصعوبات والمشاكل التي تعيق نموه وتعرقل تموين البلاد باللحوم بالحليب ومشتقاتها ، وتعقّد حلول تصريف منتجات الدواجن ، وتطرح قضية تصنيع المنتجات الحيوانية ، يوءكد احتمية والزامية الاهتمام بالتخطيط لانماء هذا القطاع الزراعي والاقتصادى الهام . والمعطيات العديدة التي استعرضنا ، تصور بجلاء فقدان التصميم وانعدام السياسة المدروسة في هذا الحقل كما تظهر بجلاء عظم الحاجة الى تشجيع هذا الانتاج وزيادته لتلبية حاجات اساسية في البلاد تستند الى العناصر التالية :

أ — فيما عدا الانتاج الداجن المزدهر والذى يشكل فوائض هامة ، يمكن القول ان لاحدود لامكانيات تصريف الانتاج الحيواني داخل السوق المحلية .

ب — استيراد الحيوانات والمنتجات الحيوانية تسبب نزيفا بالغا بالعملات الصعبة وتوءثر على الاوضاع الاقتصادية العامة .

ج — المستهلك اللبناني المتزايد الحاجات يتطلب ضمانات اكبر في المواد الغذائية والمواد الصناعية الاساسية من اصل حيواني ، ويتوق الى وجودها في الاسواق باسعار معقولة يرفض التهديد الدائم بفقدانها .

د — فئات المزارعين الفقراء تتوق الى تأمين دخل اضافي عن طريق تربيـــة الحيوان ، وزيادة رأسمالها المحدود المتمثل في رقعة ارضها ، زيادة غير محدودة بواسطة الانتاج الحيواني .

هـ — الاعمال الموسمية في الزراعة تدفع الفلاحين في اوقات فراغهم نحو المدن وتشجع على الهجرة من الارياف ، بينما تربية الحيوان تؤمن لهم العمل في قراهم على مدار السنة ، وتؤمن لهم الدخل المستمر .

و — الارض والنبات والحيوان عناصر متكاملة في المحيط الحياتي والتوازن بينهـا ضرورى لاستمرار حيوية واخصاب كل منها .

ز — المساحات التي يمكن تخصيصها لانتاج مواد تغذية الحيوانات تسمح بمضاعفة الانتاج الحيواني وتأمين معظم حاجيات الحيوانات التي تحتاج البلاد الى تربيتها .

ح — في لبنان نسبة عالية من اليد العاملة المتمرسة والمتخصصة في حقول الانتـاج الحيواني برهنت انها قادرة على النهوض بمستوى هذا الانتاج الى حد مضاهاة اكثر البلاد المتطورة في هذا المضمار .

ط — في لبنان والمناطق المجاورة سلالات حيوانية ذات طاقات انتاجية رفيعـة ، يمكن ان تكون اساسا لتربية حيوانية ناجحة .

ى — مناخ لبنان يلائم معظم الحروق الحيوانية المؤصلة ، وتأقلمها فيه لم يشكل يوما عائقا في سبيل استيرادها وتربيتها .

ك — تشكل فوائض المنتجات الزراعية والنفايا ومخلفات الصناعات الغذائية مـواد اولية تهدر دون حساب في الوقت الحاضر وبالامكان تحويلها الى اعلاف للحيوانات وجعلها في عداد الموارد الاقتصادية المرموقة بدل تركها تضيع دون اى استثمار .

٢٢/٠٠٠

ان رسم السياسة العامة للانماء في حقل الانتاج الحيواني لتأمين موارد زراعية اضافية تسهم اسهاما فعالا في تحسين الوضع الاقتصادي العام والتخطيط لتموين البـــلاد بصورة ثابتة وتنبوءية وتأمين التوازن بين الانتاج الوطني والاستيراد ، يجب ان يرتكز الـى النقاط التالية :

١ — تنظيم قطاع الانتاج الحيواني :

في سبيل التنظيم الأمثل ، يفرض تضافر قوى القطاعين ، العام والخاص ، بشكل منسق ، يحدد فيه بوضوح مدى اسهام كل منهما ومدى التكاتف الضروري للنهوض بحقـــل انعدمت فيه او تكاد ، كل الجهود المنظمة المتضافرة .

أ — القطاع العام :

يلاحظ بكل اسف ، فقدان التصميم والتخطيط في المجال الزراعي على العموم وفي مجال الانتاج الحيواني على الاخص ، وذلك كان يعود حتى الامس القريب الى فقدان الهيئة الواحدة للتخطيط الدائم المبني على تتبع تطور مشكلات الانتاج والتموين والتسويق .

فالارقام في لبنان ، مشكلة المشاكل ، والاحصاء الدقيق ، والمعطيات المدروسة والصورة الواقعية والنظرة التنبوءية اندر من العنقاء .

وان وجدت مشاريع انمائية في بعض حقول الزراعة والانتاج الحيواني ، فهي مشاريع يتيمة ، لا ترابط بينها ، وكأنها نزوات وليدة بنات افكار بعض اصحاب العقول النيرة من العاملين في هذه المجالات .

والاجهزة الحكومية العديدة المتعددة ، التي تعنى بكل شيء ولا تحسن صنعا بشيء ، تدور في دوامة الصلاحيات ، وتتنازع ، بلارحمة ، ما تبقى من الهيكل الزراعي الذي يتداعى حتى يكاد يلامس الحضيض .

واذا صدف ان وفق البعض الى اقتراح خطوط واضحة في سبيل الانماء تكون قريبة الى التكامل المفروض والتقصي والتتبع المسؤول ، والروءيا التي فيها بعض الاستشفاف ، عطلت سكاكين توزيع المسؤوليات واجراء الرقابات وارضاء قطاعات على حساب قطاعات ، على تمزيـق اجزائها وتفتيت عرى ترابطها وجرها الى هاوية الفشل المحتم .

والحل يظهر مرهونا بخلق الهيئات العامة للتصميم والتخطيط والتنسيق الزراعي وايجاد الاجهزة المختصة في كل حقل على حده ، وتأمين الامكانات والطاقات البشرية والمادية لهذه الاجهزة حتى تكون مسؤولة بالفعل عن قطاع محدد بوضوح من قطاعات الانماء الزراعـي والحيواني العديدة .

ب ـ القطاع الخاص :

دور الناس في هذا البلد على اعتبار القطاع الخاص ، ركيزة متكاملة مستقلة للمجتمع اللبناني ، تقوم على اكتافها النهضة ، وتبعث هي روح الازدهار ، وترسل الاشعاع اللبنانـي الى جميع قطاع الارض ، وتبني الامجاد باسلوبها الخاص الفردي الذي يشجع الاعتماد على النفس وعلى النفس وحدها . والذي ينفي التعاون والتعاضد والمشاركة ، والذي يصمم ويخطط وينفذ ، ويركز الاقتصاد اللبناني الحر المتحرر على هواه ويجني ما استطاع من الارباح ، ويحجم ما استطاع عن دفع الضرائب ، ويضحي ما طاب له بالانتاج المحلي على مذبح الخدمات والارباح التجارية ، ويشكو بصورة مستمرة ، وخاصة عندما يقع في ازمات ، من الدولة المسؤولة عن كل شيء .

فتنظيم القطاع الخاص على اسس علمية اجتماعية جديدة والتفكير التعاوني بين العاملين في الحقل الواحد والتعاون الوثيق مع القطاع العام المنظم سبل تؤدي الى حتمية نجاح النشاط الانمائي في البلاد .

٢ ـ تجهيز البلاد بالمؤسسات المساندة لانماء الانتاج الحيواني :

حتى يرتفع المستوى التقني في البلاد وحتى يجاري الانتاج الحيواني اللبنانـي ، التطور السريع في بلدان العالم المتقدم وحتى نستطيع الحفاظ على سلامة الحيوان وانتاجه وحتى نؤمن الصحة والسلامة للمواطنين ونضمن حقوق المستهلك يلزم ما يلي :

أ ـ ايجاد المحاجر الصحية البيطرية في مختلف نقاط الحدود

ب ـ تعميم شبكة المسالخ في البلاد ، واعتماد الاساليب الحديثة في تشغيلها .

ج ـ ايجاد اماكن الحفظ والتبريد للمنتجات الحيوانية .

د ـ ايجاد اماكن التبريد للحوم المختلفة بما في ذلك الغرف المبردة الخاصة بفك التجليد عن اللحم المستورد .

هـ ـ ايجاد المصانع للحوم ومشتقاتها المحفوظة والمعلبة .

و ـ ايجاد الوحدات التي تعنى بتصنيع فضلات وبقايا المسالخ والافادة من الدم واللحوم والدهون والشحوم والاحشاء والقرون والعظام وغيرها .

ز ـ ايجاد الصناعات المختلفة لمعالجة الصوف والوبر والشعر والريش والجلود .

ح ـ ايجاد مراكز جمع وتبريد وحفظ وتوضيب وتصنيع الحليب .

ط ـ ايجاد مصانع تجفيف وحفظ وتوضيب وتصنيع المواد المعدة لتغذية الحيوان .

ى ـ ايجاد المصانع اللازمة لحفظ وتوضيب وتحضير وتحليب لحوم الدجاج ، وتصنيع الفائض من البيض .

ك ـ ايجاد التعاونيات والجمعيات والشركات في حقول الانتاج ، والتصنيع والتسويق .

ل ـ انشاء المؤسسات اللازمة لتنظيم نشاطات الاستيراد وتأمين الحماية للمنتجات المحلية ، وفتح الاسواق في وجه الفائض منها ....

٣ — التوسع في الانتاج الداخلي للمواشي المنتجة للحم والحليب:

وتشمل فكرة التوسع في الانتاج الداخلي لتأمين اللحوم والحليب التي اظهرنا حاجات البلاد الضخمة والمتزايدة اليها ، زيادة اعداد الحيوانات من جهة ، وتحسين نوعية هذه الحيوانات وزيادة طاقاتها الانتاجية وتخفيض كلفة الانتاج من جهة ثانية .

وطالما سمعنا لحنا اصبح مألوفا في البلاد وتصريحات غير مبنية على الدراسة والتقصي العميقين أو مبنية على بعض الحالات الشخصية ، كلها مؤداها ان لبنان بلد صغير الرقعة ، قليل المراعي الطبيعية ، ضعيف الامكانات لانتاج الاعلاف اللازمة لحيوانات اضافية اولحيوانات موصلة ، وانه لا يؤمل انتاج اللحوم والحليب والالبان محليا باسعار تتحمل منافسة المنتجات المستوردة .

الغاية المنشودة في التخطيط للانماء في هذا المجال هي الوصول الى الاكتفاء الذاتي الكامل على مراحل وبعد سنوات عديدة من الجهد المنظم .

وحتى نتمكن من الاستغناء عن الاستيراد علينا أن نعرف نسبة الاستيراد السنوية من هذه المنتجات . ورغبة في الاقتراب من الواقع في صورته الاخيرة نعتمد معدل استيراد المواشي في السنوات الثلاث الاخيرة التي تتوفر المعلومات عنها .

معدل استيراد المواشي المعدة للذبح في السنوات ١٩٦٥ — ١٩٦٧

النوع الحيواني	العدد بالرؤوس	الوزن القائم بالاطنان
ابقار وجواميس	٨٤٣٠٠ رأس	١٨٨٠٠ طنا
غنم ضأن	٥٧٦٠٠٠	٢٤٦٠٠
ماعز	١١٨٤٠٠	٤٦١٠

فلو شئنا ان ننتج محليا هذه الاعداد الضخمة من الحيوانات المعدة للذبح ، على اعتبار تولدها من حيوانات مولدة تربى في لبنان لاحتجنا الى اناث مولدة تفوق هذه الاعداد ، وذلك لسببين بيولوجيين لا مهرب من فعلهما :

السبب الاول : يعود الى ان نسبة المواليد التي تعطيها الحيوانات لا تتجاوز في احسن الحالات (العناية بالتغذية وضبط عمليات التوالد ومكافحة امراض العقم) نسبة ٧٥ بالمائة عند الابقار . وهذا يعني انه تلزم تربية ٢٠٠ بقرة لتوليد ٧٥ عجلا .

اما في نوعي الغنم والماعز ، حيث تكثر ولادات التوائم وحيث يمكن الحصول على موسمي ولادة في السنة الواحدة او على الاقل على ثلاثة مواسم في سنتين عند الانثى الواحدة فان بالامكان استنتاج ١٢٥ — ١٤٠ حملا او جديا من ١٠٠ انثى .

السبب الثاني : يتمثل في كون المواليد من الحيوانات تتوزع عادة بنسبة ٥٠ بالمائة للذكور و ٥٠ بالمائة للاناث .

وبما ان ضرورات حفظ النوع وتأمين استمرار عمليات التوالد تقضي بالاحتفاظ بالاناث وبعدد ملائم من الذكور ، فان اقصى ما يمكن الحصول عليه من حيوانات معدة للذبح هو ٥٠ بالمائة من المواليد الذكور ، يضاف اليها ١٠ بالمائة من المواليد الاناث التي قد لا تصلح للتربية اى ٦٠ بالمائة من المواليد تقريبا .

وهذا يعني ان ١٠٠ بقرة مولدة تنتج ٧٥ وليدا ، يذهب منها ٦٠ بالمائة للتربية للحم اى حوالي ٤٥ رأسا وان ١٠٠ غنمة او عنزة تنتج ١٢٥ وليدا يذهب منها ٦٠ بالمائة للتربية للحم اى حوالي ٧٥ وليدا .

وهناك اعتبار اخير ينبغي الاخذ به . وهو انه يقتضي تربية ١٠ فحول مولدة لكل ١٠٠ انثى مولدة في حالة عمليات التوالد الطبيعي . اما في حالة التلقيح الصناعي فتهبط النسبة الضرورية من الذكور الى حدود ادنى بكثير (ثور واحد قد يكفي لخدمة الاف الابقار) . وهذه الحقيقة تظهر اهمية التوسع بعمليات التلقيح الاصطناعي .

واستنادا الى هذه الحقائق ، يلزمنا ، في حال الرغبة بتربية الحيوانات المولدة بالعدد الكافي لاعطائنا سنويا اعداد المواليد المبينة في الجدول اعلاه ان نربي على الارض اللبنانية .

	الاعداد التقريبية المولدة التي تربى في لبنان
من الابقار الاناث : ٨٢٠٠٠ × ١٠٠ / ٤٥ اى حوالي ١٨٢٠٠٠ بقرة	٥٧٠٠٠
من الاغنام : ٥٧٦٠٠٠ × ١٠٠ / ٧٥ اى حوالي ٧٦٨٠٠٠ غنمة	٢١٣٠٠٠
من الماعز : ١١٨٠٠٠ × ١٠٠ / ٧٥ اى حوالي ١٥٦٠٠٠ عنزة	٤٤٠٠٠
	٢٧/٠٠٠٠٠

وهذا الجدول يظهر انه في حال الرغبة في التوسع بتربية المواشي حتى الاستغناء الكامل عن الاستيراد يلزم لبنان ان يرفع اعداد المواشي التي يربيها في الظروف الحاضرة بالنسبة التقريبية التالية :

٣٢٢ بالمائة فيما خص الابقار .
٣١٣ بالمائة فيما خص الاغنام
٣٥ بالمائة فيما خص الماعز

ولكن ينبغي التنويه الى ان العجول التي يستوردها لبنان للذبح هي في اكثر الاحيان من العروق غير المحسنة التي لا يتجاوز وزنها القائم ١٥٠ — ١٧٥ كيلو في عمر السنة ، والتي ينبغي الاستمرار بتربيتها حتى ١٨ شهرا كي تبلغ الوزن المعتاد للذبح (٢٥٠ كيلو من الوزن القائم) او في حدود ١٣٠ كيلو من الوزن الصافي) .

ومن الممكن ، بل من الضروري ، في حال تأمين خطة لتنمية قطعان الماشية ان يعتمد على التوسع في تربية عروق محسنة من الابقار (من العروق الحلوب او العروق المختصة بانتاج اللحم) .

وفي حال اختيار العروق الحلوب من الابقار المحسنة (كالعرق الهولندي والعرق الدانمركي المعروفين جيدا من المربين في لبنان) يمكن الحصول على عجول محسنة تصل الى وزن قائم يقارب ٣٥٠ — ٤٠٠ كيلو ، او ٢٠٠ كيلو من الوزن الصافي في عمر ١٠ — ١٢ شهرا . اى الى وزن يفوق وزن العجول البلدية او التركية بنسبة $\frac{٤٠٠}{٢٥٠}$ = ١٦٠ بالمائة .

اى انه لتأمين كميات اللحوم نفسها التي تتوفر للبنان من استيراد العجول ، يكفيه ان يربي ابقارا مولدة من العروق الحلوب بعدد يقارب .

$$١٨٢٠٠٠ \times \frac{١٠٠}{١٦٠} = ١١٣٧٠٠ \text{ بقرة}$$

اما فيما يتعلق بالاغنام والماعز ، فليس من تجربة سابقة على تربية عروق تختلف عن العروق المألوفة في بلادنا . لذلك فأننا سنفترض ان هذه العروق ستظل عماد التربية في الفترة التي ستتناولها الخطة وبالتالي فان اعداد اناث الاغنام والماعز اللازمة لتأمين الكفاية الذاتية الكاملة ستظل الاعداد المبينة اعلاه .

واستنادا الى الحاجات السنوية للاعلاف لكل رأس من الانواع الحيوانية الثلاث ، يمكننا تقدير الكميات الاجمالية من الاعلاف لتربية الحيوانات الاضافية اللازمة .

ويمكن تلخيص الحساب لتقدير هذه الكميات في الجدول المدرج ادناه .

مجموع الحاجات السنوية من الاعلاف اللازمة لتربية اعداد المواشي المولدة الاضافية
اللازمة لتأمين الكفاية الذاتية

نوع العلف	للبقرة الواحدة كيلو	لمجموع الابقار وعددها ١١٤٫٠٠٠ طن	للغنمة الواحدة كيلو	لمجموع الاغنام وعددها ٥٧٦٠٠٠ طن	للعنزة الواحدة كيلو	لمجموع الماعز وعددها ١١٨٠٠٠ طن	مجموع الحاجات السنوية بالاطنان
ذرة خضراء	٨٠٠٠	٨ × ١١٤٫٠٠٠ = ٩١٢٫٠٠٠	٦٠٠ ×	٥٧٦٠٠٠ × ٦٠٠ = ٣٤٥٫٦٠٠	٦٠٠ ×	١١٨٫٠٠٠ × ٧٠٫٨٠٠ =	١٫٣٣٠٫٠٠٠
برسيم نصة باقية خضراء	٦٠٠	٦ × ١١٤٫٠٠٠ = ٦٨٤٫٠٠٠	١٠٥٠ ×	٥٧٦٫٠٠٠ × ٦٠٤٫٨٠٠ =	١٢٥٠ ×	١١٨٫٠٠٠ × ٤٧٫٥٠٠ =	١٫٤٣٦٫٠٠٠
تبن قمح أو شعير	١٥٠٠ ×	١١٤٫٠٠٠ = ١٧١٫٠٠٠	١٠٠ ×	٥٧٦٠٠٠ × ٥٧٫٦٠٠ =	١٠٠ ×	١١٨٠٠٠ × ١٢٫٠٠٠ =	٢٤٠٫٠٠٠
خليط مركز وما يتضمنه من حبوب	١٠٠٠		١١٠		١١٥		٧ ٥
(بنسبة ٥٥٪ من الخليط	٥٥٠ ×	١١٤٫٠٠٠ × ٦٢٫٧٠٠ =	٦٢ ×	٥٧٦٠٠٠ × ٣٥٫٠٠٠ =	٦٥ ×	١١٨٠٠٠ × ٧٫٦٧٠ =	١٠٤٫٠٠٠

واستنادا الى معدلات مردود الاراضي البعلية والمروية نستطيع ان نقدر الحاجات الى الاراضي اللازمة لانتاج هذه الكميات من الاعلاف ، وفقا للجدول المدرج أدناه .

المساحات اللازمة من الاراضي الزراعية لانتاج كميات الاعلاف الاضافية الضرورية لتغذية قطعان الاناث المولده المطلوبة.

نوع العلف	مجموع الكميات السنوية اللازمة (بالاطنان)	معدل مردود الهكتار من الاراضي		مساحات الاراضي اللازمة لانتاج الاعلاف المطلوبة	
		ارض بعلية موسم سنوي واحد بالاطنان)	ارض مروية في موسمين بالسنة بالاطنان	اراضي بعلية (موسم واحد بالسنة) بالهكتار	اراضي مروية (مع امكانية موسمين بالسنة بالهكتار
ذرة خضراء	١ر٣٣٠ر٠٠٠	٣٠	٨٠	٤٤ر٣٠٠	١٦ر٦٠٠
فصة برسيم باقية	١ر٤٣٦ر٠٠٠	٣٠	٦٠	٤٧ر٨٠٠	٢٣ر٩٠٠
حبوب	١٠٤ر٠٠٠	٢	٤	٥٢ر٠٠٠	٢٦ر٠٠٠
المجموع :				١٤٤ر١٠٠	٦٦ر٥٠٠

حاشية : لم نذكر المساحات اللازمة لانتاج التبن لان مواسم الحبوب تعطي في الوقت نفسه غلة من التبن تكفي لسد الحاجات المطلوبة .

ان تأمين كميات الاعلاف الاساسية اللازمة لاطعام الاعداد الاضافية من المواشي المولدة يتطلب اذن زراعة ما يقارب :

١٤٥٠٠٠ هكتارا من الاراضي البعلية أو ١ر٤٥٠٠٠٠ دونما

او ٦٥٠٠٠ هكتارا من الاراضي المروية او ٦٥٠٠٠٠ دونما

وعلينا ان نضيف الى هذه المساحات ، مساحات الاراضي اللازمة لانتاج العلف المطلوب لتغذية الاعداد الاضافية من الحيوانات التي ينبغي تربيتها سنويا لتأمين حاجاتنا للحوم .

مساحات الاراضي اللازمة لاطعام الحيوانات المعدة لانتاج اللحم بعدد كاف لوقف الاستيراد من الخارج .

نوع العلف	مجموع كميات العلف اللازمة سنويا	المساحات اللازمة من الاراضي لانتاج هذه الكميات			
		معدل الانتاج بالهكتار الواحد		مجموع المساحات اللازمة	
		ارض بعلية طنا	ارض مروية طنا	ارض بعلية هكتار	ارض مروية هكتار
١) علف اخضر او مايعادله من الدريس اليابس	٤٩٦٠٠٠	٣٠	٨٠	٣١٥٠٠	١١٨٠٠
٢) حبوب	٣٢٠٠٠	٢	٤	١٦٠٠٠	٨٠٠٠
المجموع :				٤٧٥٠٠	١٩٨٠٠
مجموع المساحات اللازمة لانتاج طعام الاناث المولده				١٤٥٠٠٠	٦٥٠٠٠
المجموع العام :				١٩٢٥٠٠	٨٤٨٠٠

اننا نرى أن تغطية كل حاجاتنا للحوم بحيث نستغني تماما عن استيراد الماشية الحية للذبح يستلزم مساحات اضافية من الاراضي الصالحة للزراعة تقارب :

١٩٢٠٠٠ هكتارا من الاراضي البعلية او ١٩٢٠٠٠٠٠ دونما
١٠٠٠٠٠ هكتارا من الاراضي المروية او ١٠٠٠٠٠٠٠ دونما

ونحن لا ندخل في الحساب المساحات اللازمة لاطعام اعداد الماشية التي تربى حاليا بصورة شبه دائمة . فأننا نفترض ان معظم الاعلاف اللازمة لها تنتج من المساحات التي تدخل ضمن الاراضي المصنفة أراضي زراعية او مراعي .

وتجدر الاشارة الى أن الحيوانات التي قدرنا حاجاتها للاعلاف وللاراضي لاتغطي حاجات لبنان الى اللحوم فحسب وانما كذلك كل حاجاته الى الحليب ، بل انها قادرة على أن تنتج من الحليب اضعاف ما يحتاج اليه حاليا ، بحيث يتحول من بلد مستورد للحليب الى بلد مصدر للالبان والاجبان فيستطيع ان يؤمن بمداخيله الكبيرة من النقد النادر الناتج عن هذا الاستيراد نهاية قسم كبير مما يحتاج اليه لاستيراد الحيوانات المولدة والاطعمة المركزة (الحبوب اللازمة .

والسؤال الذى سيتبادر الى الذهن :

ومن اين للبنان أن يجد هذه المساحات الكبيرة من الاراضي ؟

ان لبنان لا يزال يملك احتياطيا من الاراضي الصالحة للزراعة والاراضي التي يمكن استصلاحها والبالغة ١٧٥ هكتارا مجموعها يفوق وقد بينا آنفا المساحات المطلوبة لتربية الحيوانات الانمائية المذكورة .

٤ ـ تأمين تصريف الفوائض من الانتاج الحيواني :

تتألف هذه الفوائض من الدواجن ومنتجاتها على الاخص ومن بعض المنتجات الحيوانية التي لا تصنّع محليا ويجرى تصديرها على شكلها الخام .

وللعمل على حماية هذه المنتجات وزيادة الاستهلاك المحلي منها وفتح الاسواق الداخلية امامها وتنظيم تأمين تصديرها في اسواق خارجيه ملائمة . يستحسن اتخاذ التدابير الاتية :

أ ـ تنظيم التسويق المحلي واعطاء المنح والقروض في سبيل تخفيض كلفة الانتاج عند الاقتضاء .

ب ـ الدعاية للأنتاج الفائض ضمن البلاد قصد زيادة الاستهلاك وتأمين اسهام المؤسسات الرسمية والاجتماعية في ذلك .

ج ـ انشاء مشاريع انمائية نموذجية على سبيل التبيان .

د ـ تشجيع النشاطات التي تؤمن حفظ المنتجات وتوضيبها وتصنيعها واعتبار التصنيع كمرحلة ملازمة ومكملة للانتاج .

هـ ـ شراء بعض المنتجات التي لا تلاقي الاقبال الكافي باسعار تشجيعية تسهم فيها الدولة في المرحلة الاولى والى ان تحتل مكانها اللازم في الاسواق .

و ـ الدعاية للانتاج الحيواني اللبناني في الخارج بوسائل الاعلام الحديثة الى تؤثر في زيادة اسواق التصدير .

ز ـ العمل على فتح اسواق جديدة عن طريق السفارات والبعثات الاقتصادية ودعوة الضيوف الى زيارة اماكن الانتاج والتصنيع ، وارسال كميات من المنتجات الى الاسواق الجديدة لمعرفة مدى اقبالها عليها .

ح ـ تنظيم مهنة التصدير وحصره عند اللزوم واعطاء المنح والقروض لتمكين التجار اللبنانيين من منافسة بضائع بلدان الاغراق في الاسواق التقليدية للمنتجات اللبنانية .

ط ــ تشديد الرقابة على المنتجات المعدة للتصدير ووضع الشروط والمواصفات الدقيقة لذلك . . . .

ه ــ تأمين توظيف الأموال في سبيل انماء الانتاج الحيواني :

لم يلق قطاع الانتاج الحيواني حتى الان العناية اللازمة في البلاد وظل معتبرا كالقريب الفقير في اسرة النشاطات الزراعية ولدى موجهي السياسة الاقتصادية على العموم .

والانماء ، في حقل مهمل كهذا ، لا يمكن أن يتم الا عن طريق توجيه الانظـــار والعناية اليه ، وعن طريق توظيف رؤوس الاموال في سبيل رفع مستواه وتحسين طرق استثماره .

وتقع تبعة تأمين المال اللازم لمشاريع تنمية هذا القطاع على عاتق القطاعين العام والخاص على السواء . فأقدام القطاع الخاص ضرورة حتمية ، وضرورة اكبر ، تأمين الطمأنينـــة والحماية الاقتصادية لهذا القطاع ومساعدته على جعل توظيف امواله مثمرا ورابحا .

وبالنظر لتقاعس القطاع الخاص في معظم مجالات الانتاج الحيواني ما عدا القطاع الداجن ، وتردده في الاقدام على توظيف امواله ، نرى ان على الدولة ايجاد امكانات تمويل مشاريع التنمية ولو في البدء على الأقل ، حتى تخلق التوازن بين مختلف القطاعات الزراعيـــة ، وتؤمن تموين البلاد بالمواد الغذائية الرئيسية ، وتوقف تدريجيا الأنفاق الرهيب الذى تتحمله في سبيل استيراد الحيوانات والمنتجات الحيوانية الضرورية .

الخلاصـــــة :

هذه المقترحات التي هي محاولة للفت الأنظار الى ضرورة العمل على انماء هـــذا القطاع الزراعي الرئيسي تأتي في وقت يتأرجح فيه الانتاج الحيواني العالمي بين عصره الزراعي السابق السائر الى الزوال وعصره الصناعي المستقبل ، الذى ظهرت بوادره جلية في معظـــم البلدان .

واليوم تزداد الهوة بين هذين الاسلوبين في استثمار الثروات الحيوانية وكأننـــا نشهد في هذا المجال بدء الثورة الصناعية التي شهدناها في المجالات الانتاجية الاخرى خلال القرن التاسع عشر .

وهذا التحول الاقتصادى الثورى الجديد يفرض السير في اتجاهات ثلاثة :

١ ــ زيادة الطاقات البشرية المتخصصة والمتمرسة في حقل الأنتاج الحيواني ، وتكوين الكادرات الفنية اللازمة

٢ ــ التعاون بين الجماعات التي تعنى بالانتاج الحيواني وتضافر جهودها في سبيل استطلاع وتطبيق المعطيات الحديثة المتطورة على الدوام .

٣١/٠٠٠

٣ ــ التعاون في التمويل واستدراج مساعدة الدول والمنظمات الدولية ، في توظيف الاموال لتحويل الانتاج من المرحلة الزراعية القليلة المردود الى المرحلة الصناعية ذات المردود المالي الكبير .

وقد تصوّر بعض المفكرين "كويلز وهكسلي" ، أن تطور الانتاج الحيواني على النحو المذكور اعلاه سوف يصل الى حد تصبح فيه مزارع تربية الحيوان وامكنة الانتاج في نهاية هذا القرن اشبه بمصانع السيارات والبرادات . وسوف تخضع المزارع الى نفس التنظيم الصناعي الذى يعتمد على ادق العمليات الحسابية المتطورة . وليس بالبعيد أن نرى صيصان الدجاج تفقص بمشرات الالاف في مصانع جبارة للتفقيص تغذى بالمواد الاولية بحسب حاجة الانتاج المرسومة . وان هذه الصيصان سوف تربى في ظرف عشرة اسابيع في مصانع للفروج محكمة الاغلاق محدد فيها النور والهواء والرطوبة بكل دقة ، وفيها ينام الطير القدر المرغوب ويأكل القدر المرغوب من المعالف الالات ، ومن المواد التي تفرض بعد الف درس . ويرقب هذان العالمان أن يتغير شكل الحيوان وتركيب اعضائه وان يعبث العلم بخصائصه الوراثية . فيلغي اجنحة الدجاج مثلا لانعدام الحاجة اليها ويزيد في حجم افخاذها لانها مرغوبة في الاسواق .

وسوف يشمل هذا التطور الغريب تربية الابقار ، وقد بدأنا نرى اليوم في الولايات المتحدة الاميركية مزارع تحوى ١٠٠٠ر٥ رأس بقر دفعة واحدة ، تغذى بطريقة آلية منتظمة وقد الغيت فكرة المرعى الغاء كاملا .

ان تأثير العلم على الانتاج الحيواني في عالم المستقبل سوف يكرّس طاقات الانسان اللامحدودة في استثماره للموارد الطبيعية .

جـدول رقـم ١: حركة استيراد الحيوانات ومنتجاتها والاعلاف (١٩٦٥ — ١٩٦٨)

ن٠ن٠

الاصنـــاف	١٩٦٥		١٩٦٦		١٩٦٧		١٩٦٨	
	الكميـــة طـــن	القيمـــة الـف ل.ل.	الكميـــة طـــن	القيمـــة الـف ل.ل.	الكميـــة طـــن	القيمـــة الـف ل.ل.	الكميـــة طـــن	القيمـــة الـف ل.ل.
بقـــر	١٨٥٨٣	١٦٩٦٣	١٩٩٣٥	٢٢٤٣٠	١٩٤٢٤	٢٢٤٤٩	٢٢٠٢٥	٢٥٦٣٨
غنـــم	٢٥٩٢٣	٣٥٧٦٣	٢٨٦٤١	٦٥٣٨٨	١٩٤٧٠	٣٢٣٧٩	٢٤٨٥٦	٥٢٩٤٦
مـــاعـــز	٥٢٤٦	٥٤٣٧	٥٧٤٠	٦٦٣٤	٥١٣٤	٦٦٩٢	٢٨٤٦	٤٩٤٧
دواجن حيـــة	٣٠	٩١٩	١٦	٨٤٤	٢٢	١٠٥٠	١١	٥٢٥
بيـــض	١٧	٤٦	٧٨	١٤٦	١	٦	٣	١٨
لحـــوم	١٤٠٧	٤٤٩١	١٠٨٩	٣٨٩٢	١٤٣٠	٤٢٢٩	٣١١٩	٨٦٣٤
اسمـــاك	٢٣٩٨	٣٣٨١	٢٣٠٤	٣٣٧٦	٣٣٤٣	٤٩٨٣	٤٣٢٠	٧٧٨٥
حليب ومشتقاته	١٣٦٩٦	٢٩٨٢٠	١٦٠٧٧	٣٤٨٣٩	١٧٥٢٥	٣٧٧٦٣	١٧٦٠٧	٤١٢٦٤
معلبات	٤١٢٥	٦٠٦٣	٤٢٥٥	٩٧٨٥	٥٣٧٦	١٢٤٤٤	٤٤٩٨	١٠٣٠٢
بقايا حيوانيـــة	٢٣٢٠	٧٨٨٢	٢٧٩٣	٩٩٥٩	٨٥٨	٨٩٧٣	٢١١٤	٣٣٩٤
شحـــوم ودهون	٣٧٨٩	٤٢٦٣	٥١٧٤	٥٨١٧	٤٤٦٩	٤٦٦٥	٦٠٦٨	٦٢٥١
جلـــود	١٠٥٢٨	١٧٢١٩	١٤١٩٩	٢٨٠٢٨	١٠٩٢٤	٢٣٠٤٨	١١٤٨٣	١٥١٤٤
صوفـــوبريش	٢٨٢٠	٥٢٨٠	٤٢٢٥	١٠٦٦٣	٥٠١٤	١١٦٠٩	٥٣٨٠	٩٧٧٨
المجمـــوع		١٤٠٥٥٧		٢٠٠١٠١		١٧٠٢٩٠		١٨٧١٢٦
حبوب وبذور علفيـــة	١٨٤٧٠٩	٣٢١٥٩	١٥٩٨٢١	٣١٢٥٦	١٣٩٨٧٥	٣٤٣١٣	١٣٢٥٧١	٢٩٤٩٣
اكسبة وبقـــايا	٤٢٢١٦	٤٥٩٤	٢٦١٠٦	٥٩٠٩	٢٢٥٣٣	٤٩٧١	١٣١٩٠	٣١٤٤
اعلاف مركزة	١٨٦٦٤	١٠٣٢٧	٢٢٢٨٦	١٢٤٩٨	٢٠٧٥٨	١٢٤٧٠	٢٥٦٠٨	١١٠٨٧
المجمـــوع		٤٧٠٨٠		٤٩٦٦٣		٥١٧٥٤		٤٣٧٢٤
المجموع العام		١٨٧٦٣٧		٢٤٩٧٦٤		٢٢٢٠٤٤		٢٣٠٨٥٠

جدول رقم ٢ بانتاج استيراد وتصدير الصيصان ١٩٦٣ — ١٩٦٨

السنة	الانتاج	غايته الفروج	غايته دجاج بيوض	استيراد	تصدير
١٩٦٣	١٢٫٤٠٠٫٨٠٠	٦٫٥٠٠٫٠٠٠	—	٤٦٣٫٤٨٨	١٫٥١٠٫٣٠٧
١٩٦٤	١٧٫٥٠٠٫٠٠٠	١١٫١٥٨٫٤٣٤	١٫١١٣٫٠٠٠	٦٢٠٫٧١٠	٣٫٦١٥٫٤١٤
١٩٦٥	٢٠٫٠٠٠٫٠٠٠	١٢٫٧٣٠٫٠٠٠	١٫٥١٤٫٠٠٠	٣٤٦٫٨٠٦	٥٫١٢٥٫٣٠٤
١٩٦٦	٢٢٫٠٠٠٫٠٠٠	١٣٫٥٠٠٫٠٠٠	٢٫٧٤٠٫٧١٠	٣١١٫٣١٣	٦٫٠٧٠٫٦٠٣
١٩٦٧	٢٠٫٠٠٠٫٠٠٠	١٢٫٢٥٠٫٠٠٠	٢٫٧٣٠٫٠٠٠	٤١٦٫٤١٧	٤٫٤١٥٫٨٤٥
١٩٦٨	٢٠٫٠٠٠٫٠٠٠	١٣٫٥٠٠٫٠٠٠	٢٫٠١٣٫٠٠٠	٢٩٢٫٤٣٣	٢٫٥٧٦٫١٤٩

ملاحظة : ان الفوارق الظاهرة في الارقام هي ناتجة عن نسبة موت الطيور المقدرة ب ١٤— ١٦ ٪ للدجاج البيوض و ٤— ٦٪ للفروج .

جدول رقم (٣) انتاج واستيراد وتصدير والاستهلاك المحلـــي

من الفـــروج ١٩٦٣ – ١٩٦٨

السنـــة	انتـــاج	استيـــراد		تصديـــر		الاستهلاك المحلـــي	
		عـــي	مذبـــوح	حـــي	مذبـــوح	فـــروج	دجـــاج
١٩٦٣	٩،٥٠٠،٠٠٠	٢،٣٦٠	٨٢،١٤٤	٧٨،٨٦٨	٥٨،٨٣٠	٩،٤٧٧،٦١٤	
١٩٦٤	١١،١٥٨،٤٣٤	٥٢	١،٠٦٦	٧،٨٤١	٩٣،٢٩٢	١١،٠٥٨،٤١٩	
١٩٦٥	١٢،٧٣٠،٠٠٠	—	—	٤٢،١٠٣	١٢٢،٩٤١	١٢،٥٦٤،٩٥٦	
١٩٦٦	١٣،٥٠٠،٠٠٠	٧٨٩	—	٨٦،٩٤٠	٦٠٠،٧١٦	١٢،٨١٣،١٣٣	
١٩٦٧	١٢،٢٥٠،٠٠٠	١٨٣	١٠	٤٢٦،٩٠٥	٣٠٦٨٤٧	١١،٥٢٤،٧٤٢	٢،٤٥٦،٤١٤
١٩٦٨	١٣،٥٠٠،٠٠٠	—	—	٢٠،٧٧،١٣٧	٧٥،٥٤٠	١١،٣٤٧،٣٢٤	٣،١٣٥،٣٥٥

جدول رقم (٤) انتاج واستيراد وتصدير البيض ١٩٦٣ — ١٩٦٨

السنة	الانتاج	الاستيراد	التصدير	بيض طقح للتفقيس	الاستهلاك المحلي
١٩٦٣	١٢٠،٠٠٠،٠٠٠	٦،٢٠٥،٤٧٢	٢٧،٨٨٠،٦٧٧	١٦،١٧٥،٠٠٠	٩٨،٣٢٤،٧٩٥
١٩٦٤	٢٠٤،٠٠٠،٠٠٠	٧٨٣،٢٢٥	٥٢،١٣٣،٠٠٧	٢٢،٠٠٠،٠٠٠	١٣٠،٦٥٠،٢١٨
١٩٦٥	٣٠٢،٨٠٠،٠٠٠	٨٦،٤٣٠	٨٧،٣٤٢،١١٦	٢٤،١٠٠،٠٠٠	١٩١،٤٤٤،٣١٤
١٩٦٦	٤٧٧،٥٠٠،٠٠٠	٦٨٨،٨٧٠	٢٥٦،٤٤٣،٩٠٦	٢٧،٥٠٠،٠٠٠	١٩٤،٢٤٤،٩٦٤
١٩٦٧	٥٧٥،٣٠٠،٠٠٠	٤٣،٩٣٠	٢٦٠،٦٩٧،٨٤٥	٢٤،٣٠٠،٠٠٠	٢٩٠،٢٤٦،٠٨٥
١٩٦٨	٦٠٣،٨٤٠،٠٠٠	٦٩،٠٠٠	٢٦٠،١٣٩،٧٤٠	٢٤،٠٠٠،٠٠٠	٣١٩،٧٦٩،٢٦٠

ملاحظة : ان الانتاج المحلي من البيض هو من انتاج دجاج كانت صيصان في سنة ما قبله ومن صيصان النصف الاول من السنة الجارية.

جدول رقم ٥ تطور استهلاك لبنان من مختلف انواع اللحوم (على اساس الكميات التي توفرت للاستهلاك من الاستيراد والانتاج المحلي

نوع اللحم	معدل اعوام ١٩٥٤ — ١٩٥٦		معدل اعوام ١٩٥٩ — ١٩٦١		معدل اعوام ١٩٦٤ — ١٩٦٦	
	مجموع الكمية المتوفرة للاستهلاك بالاطنان		مجموع الكمية المتوفرة للاستهلاك بالاطنان		مجموع الكمية المتوفرة للاستهلاك بالاطنان	
لحم البقر والجاموس (قصابة)	٨٫٠٠٠ =	٢٢٫٦ ٪	١٣٫٢٠٠ =	٢٧٫٨ ٪	١٥٫٨٠٠ =	٢٣٫٤ ٪
لحم الغنم الضأن =	١٢٫٥٠٠ =	٣٥٫٢ ٪	١٠٫٤٠٠ =	٢١٫٩ ٪	١٥٫٣٠٠ =	٢٢٫٦ ٪
لحم الماعز =	٣٫٢٠٠ =	٩٫٠ ٪	٤٫٩٠٠ =	١٠٫٣ ٪	٤٫٥٠٠ =	٦٫٦٥ ٪
لحم الخنزير =	٠٫٣٠٠ =	٠٫٨ ٪	٠٫٣٠٠ =	٠٫٦ ٪	٤٠٠ =	٠٫٦٠ ٪
عفشة المواشي =	٤٫٧٠٠ =	١٣٫٢ ٪	٥٫٧٠٠ =	١٢٫٠ ٪	٧٫٢٠٠ =	١٠٫٥٦ ٪
لحم الدواجن =	١٫٧٠٠ =	٤٫٨ ٪	٥٫٠٠٠ =	١٠٫٥ ٪	١٥٫٢٠٠ =	٢٢٫٥٠ ٪
لحم الاسماك	٣٫٨٠٠ =	١٠٫٧ ٪	٥٫٧٠٠ =	١٢٫٠ ٪	٥٫٨٠٠ =	٨٫٦ ٪
لحوم مختلفة (معلبات ولحوم محفوظة ومبردة ومجلدة)	١٫٢٠٠ =	٣٫٦ ٪	٢٫٣٠٠ =	٤٫٨ ٪	٣٫٤٠٠ =	٥٫٠ ٪
المجموع	٣٥٫٤٠٠ =	١٠٠	٤٧٫٥٠٠ =	١٠٠	٦٧٫٦٠٠ =	١٠٠

المصدر : مجموع الاحصاءات الزراعية الصادرة عن وزارة الزراعة في آذار ١٩٦٨ باعداد الدكتور عبد الستار والسيد عادل قرطاس

جدول رقم ـ٦ـ نصيب الانتاج المحلي والاستيراد من المواشي المجترة في تأمين الحاجات الاستهلاكية من اللحوم (١٩٦٤ ـ ١٩٦٦)

الفتـــــــرة	الابقـــار والجواميـــس	الاغنـــام	الماعـــز
١٩٥٤ـ ١٩٥٦ الانتاج المحلي (اطنان)	٢٤٠٠ = ٣٥ ٪	٤٠٠ = ٣ر٢ ٪	٢٠٠٠ = ٦٢ر٥ ٪
الاستيراد =	٥٦٠٠ = ٦٥ =	١٢١٠٠ = ٩٧ر٨ =	١٢٠٠ = ٣٧ر٥ =
معدل المجموع السنوى	٨٠٠٠ = ١٠٠	١٢٥٠٠ = ١٠٠	٣٢٠٠ = ١٠٠
١٩٥٩ـ ١٩٦١ الانتاج المحلي (اطنان)	٢١٠٠ = ١٦ ٪	٧٠٠ = ٧ر٢ ٪	٢٣٠٠ = ٤٧ ٪
الاستيراد =	١١١٠٠ = ٨٤ =	٩٧٠٠ = ٩٢ر٨ ٪	٢٦٠٠ = ٥٣ ٪
معدل المجموع السنوى	١٣٢٠٠ = ١٠٠	١٠٤٠٠ = ١٠٠	٤٩٠٠ = ١٠٠
١٩٦٤ـ ١٩٦٦ الانتاج المحلي (اطنان)	٢٤٠٠ = ١٥ر٥ ٪	١٥٠٠ = ١٠ ٪	٢٤٠٠ = ٥٣ر٣ ٪
الاستيراد =	١٣٤٠٠ = ٨٤ر٥ ٪	١٣٨٠٠ = ٩٠ ٪	٢١٠٠ = ٤٦ر٧
معدل المجموع السنوى	١٥٨٠٠ = ١٠٠	١٥٣٠٠ = ١٠٠	٤٥٠٠ = ١٠٠

المصدر ـ ارقام الكميات المبينة في الجدول مستقاة من مجموعة الاحصاءات الزراعية .

جدول رقم ٧ ــ مقارنة بين معدلات الاستهلاك الفردى للحوم في السنة في مختلف البلدان (في الفترة الواقعة بين ١٩٦٠ و ١٩٦٦)

اسم البلد	معدل الاستهلاك الفردى كلغ في السنة	اسم البلد	معدل الاستهلاك الفردى كلغ في السنة	اسم البلد	معدل الاستهلاك الفردى كلغ في السنة
الهند	١،٥	يوغسلافيا	٢٨	المجر	٥٠
سيلان	١،٨	السودان	٣٠	السويد	٥٠
باكستان	٤	لبنان	٣٢	هولندا	٥٤
اندونيسا	٥	اليونان	٣٢	سويسرا	٦٢
الاردن	٧،٥	رومانيا	٣٥	الدانمرك	٦٢
اليابان	٨،٥	ايطاليا	٣٥	النمسا	٦٥
غانا	١٠	فنلندا	٣٧	بلجيكا	٦٥
سوريا				المانيا الاتحادية	
ج ٠ع٠م٠	١٣	التشيلي	٣٧	البراغواى	٧٠
تركيا	١٣،٥	النرويج	٤٢	بريطانيا	٧٢،٥
الفيليبين	١٤	بولونيا	٤٥	فرنسا	٨١
ليبيا	١٤	فلسطين المحتلة	٤٥	كندا	٨٥
ايران	١٦			الارجنتين	٨٧
الحبشة	١٨			الولايات المتحدة	٨٨
كينيا	١٩			استراليا	١٠٤
البرتغال	٢١،٥			نيوزيلاندة	١١٠
المكسيك	٢٣،٥			اورغواى	١١٥
اسبانيا	٢٤،٥				
البرازيل	٢٦،٥				
فنزويلا					

المصدر . . . الوضع العالمي للتغذية والزراعة . من منشورات المنظمة العالمية للتغذية والزراعة ١٩٦٧ .

وزارة الزراعة
مركز التوثيق الزراعي
الفنار

جدول رقم ٨

الانتاج المحلي للحليب في لبنان — ١٩٥٧ — ١٩٦٧
(بالاف الاطنـــــان)

السنـــة	حليب بقـر	حليب غنم	حليب ماعز	المجمـــوع
١٩٥٧	١٩ر٦	٣ر٠	١٦ر٠	٣٨ر٦
١٩٥٨	٢٢ر٤	٣ر٢	٢١ر١	٤٦ر٧
١٩٥٩	٢٤ر٢	٣ر٢	٢١ر١	٤٨ر٥
١٩٦٠	٣٣ر٧	٤ر٩	٢٠ر٢	٥٨ر٨
١٩٦١	٤٠ر٠	٦ر٨	٢٠ر٠	٦٦ر٨
١٩٦٢	٤٤ر٠	١٠ر٢	٢٢ر٦	٧٦ر٨
١٩٦٣	٥٠ر٠	١٠ر٦	٢٦ر٥	٨٧ر١
١٩٦٤	٦٤ر٢	١٢ر١	٢٨ر١	١٠٤ر٤
١٩٦٥	٦٦ر٤	١١ر٤	٢٦ر٩	١٠٤ر٧
١٩٦٦	٦٤ر٩	١٠ر٨	٢٧ر٥	١٠٣ر٢
١٩٦٧	٥٦ر٧	١٠ر٤	٢٧ر٨	٩٤ر٩

المصدر : وزارة الزراعة : احصاءات زراعيـــة

جدول رقم ٩ —

مساهمة كل من انواع الحليب والالبان في حجم الاستيراد الصافي لعام ١٩٦٧

	استيراد		تصدير		الاستيراد الصافي		النسبة المئوية للمساهمة في صافي الاستيراد	
	طن حليب معادل	الف ل.ل	طن حليب معادل	الف ل.ل	طن حليب معادل	الف ل.ل	بالوزن	بالقيمة
حليب مجفف ومركز								
البان وقشوة طازجة	٢٠	١٦ر٦	٤٣	٤٦ر٤	— ٢٣	— ٢٦ر٦	×	٠ر١
حليب مجفف معد للصناعة بدون سكر	١٤٣٢	٢٤٦ر٠	—	—	١٤٣٢	٢٤٦ر٠	٠ر٨	٠ر٧
حليب مجفف بعلب معدنية (٢ ½ كيلو)	٣٨٤٤٥	١٠١٣١ر٨	١٦	٥ر٢	٣٨٤٢٩	١٠١٢٦ر٦	٢٢ر٠	٢٦ر٣
حليب مجفف بعبوات اخرى (اقل من ٢٥٪ دسم)	٤٠٠	٤٧ر٦	—	—	٤٠٠	٤٧ر٦	٠ر٢	٠ر١
حليب مجفف بعبوات اخرى (اكثر من ٢٥٪ دسم)	١٢٦٩٧	٢٢٦٢ر٦	٣٦	٤ر١	١٢٦٦١	٢٢٨٨ر٥	٧ر٣	٦ر٦
غيرها xx	١٧٠٤	٧٦٦ر٠	٥٢	٣٠ر٢	١٦٥٢	٧٣٥ر٨	٠ر١	٢ر١
الالبان								
زبدة	٥٨٠٤٧	٤٦٧٠ر٥	٦٥١	١٥٠ر٤	٥٧٠٦٦	٤٥٢٠ر١	٣٢ر٨	١٣ر١
سمن	٢١٦٦٢	٣٨٣٠ر٨	٣٧٥	٦٨ر١	٢١٥٨٧	٣٧٦٢ر٨	١٢ر٤	١٠ر٦
جبن	٤١٦٦٨	١٣٢٠٨ر٣	٩٧٣	٣٨٧ر٧	٤١٠٢٥	١٢٨٢٠ر٦	٢٣ر٥	٣٧ر١
المجموع العام	١٧٦٧٠٥	٣٥٢١٠ر٣	٢٤٤٧	٦٦٢ر١	١٧٤٢٥٨	٣٤٥١٨ر٢	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠